" أبو الفزعات - بطل التهويد" يستجدي حماس "هلعا"!

كتب حسن عصفور/ لا نعرف سببا لعدم نشر وكالة عباس الرسمية"وفا" أقوال جبريل الرجوب أمين سر مركزية فتح - المؤتمر السابع، لتلفزيون عباس الرسمي، الذي بات "المكان الوحيد لظهورة، بعدما لجأ الى الإختباء في "نفق المرض" خلال هبة الغضب المقدسية ضد التهويد، باعتباره "بطل التهويد" الذي خرج بكل صفاقة وطنية ليعلن من تلفزيون الكيان وبلغته العبرية الخاصة، أن "البراق حائطا وساحة" هي "المكان المقدس لليهود ولهم حق السيادة عليها باعتبارها من مخلفات الهيكل"..

وبعيدا عن مفارقات "فريق عباس" الهزلية، بأن يخرج أمين عام رئاسة سلطة الحكم المحدود ويطالب بالتصدي لتهويد القدس، وقيادته الأولى من وافق رسميا على ذلك، والرجل الثالث في فصيله من خان كل تراث القضية الفلسطينية وبارك "تهويدها"، لكن مهازل "الفرقة العباسية" باتت مسلسلات بلا إنقطاع، في طريق عملها الدؤوب لتدمير "الشرعية الوطنية"..

"بطل التهويد"، خرج في حلقة من حلقات "هبله السياسي" ليتحدث عن "نصرته للمقاومة"، لكن شرط أن يذهب سلاح "المقاومة" الى "المخازن الى حين "الفزعات" (نحترم سلاح المقاومة ولا نريد فرض وصاية عليه ولكن قلنا لـ"حماس" ضعوه في المستودعات لوقت الفزعات"، وألا يظهر في الشوارع وأن يلتزم بقرار "الشرعية"، سلاح خردة الى حين ..

ولأن الكلام لديه بلا أي قيمة سياسية، كيف يعتبر "الرجل الثالث في فتح عباس"، سلاح حماس، سلاح مقاومة وكل أجهزة عباس بالتعاون اللامنتهي مع أمن المحتل لمطادرة كل "شبهة سلاح"، بل وكل كلمة مقاومة يمكن ان تمثل "صداعا لرئيسه ولرئيس حكومة المحتل"، عن أي سلاح يتحدث "بطل التهويد هنا، وما هي "الفزعات" التي يعتبرها ضرورة لإستخدام ومتى وأين ومع من ضد من، وهل هو يعترف أن هناك احتلال وجبت مقاومته، وما هي المقاومة التي يراها مناسبة ضد هذا المحتل لو كان يراه محتلا وعدوا وليس صديقا..وقبلها هل يمكن اعتبار قطاع غزة منطقة "منزعة السلاح" بناء على "كلام عبقرينو الجديد"..أم

أن "فزعات الرجوب" المقصودة ستكون بعد رحيل عباس ليستنجد بها ضد فريق آخر، بعد وعد شاباكي له بأنه لا زال "خيارهم" رغم خيانتهم له سابقا..

حديث "رجل الفزعات" عن " نحن لن نكون نار على "حماس" ونتمنى للخط الوطني في "حماس" ان ينهض ويأتي لحركة "فتح" (..)، ليس سوى رسالة إستجدائية مبكرة أنه يمد يده لمن يرغب بمساندته لحسم مصير المستقبل، خاصة وان قطر تراه "الأنسب لها" والمطواع لخدمة أغراضها وتقدم له المال السياسي، بعلم وصول رئيسه عباس..

"بطل التهويد" تحدث عن تقسيم حماس الى تيارين، تيار وطني، وآخر غير ذلك، ومعياره الأساس لهذه القسمة "التفاهم مع دحلان"، حيث أعلن "أبو الفزعات أن ".. الطريق الى المشروع الوطني لن يكون عبر تشكيل تحالفات احقاد مع دحلان وغيره (..)

تلك هي القضية، لهذا المصاب بعقدة سياسية وشخصية إسمها محمد دحلان، ولذا تراه يخرج على تلفزيون عباس الرسمي ليتحدث عن فريق من حماس مستجديا أن يقف معه، وأن يفك "ارتباطه" بفريق التفاهمات مع دحلان، خاصة وأن قطر وأمريكا والشاباك الإسرائيلي يرى في تلك التفاهمات "ضربة قاصمة" لإستكمال مؤامرة ضرب المشروع الوطني، حيث أنها لو أكملت مسارها المتفق عليها، وبالتنسيق الكامل مع الشقيقة الكبرى مصر، ستقبر "مؤامرة التقاسم التهويدي" لبقايا شمال الوطن، كما سبق لغزة أن قبرت مشروع جونستون لطمس الهوية الوطنية عام 1955..

"الهيل السياسي" لم يعد غائبا عن طاولة المشهد السياسي العام، لكن الاستهبال فاق حدوده المعقولة والمقبولة، عندما تقرأ لمن أعلن عن تهويد المقدس عن " المشروع الوطني"، الذي كان أحد ابرز أركان التآمر عليه صوتا وصورة وفعلا ودورا.

أبو الفزعات"، يتحدث كأن "ذاكرة الشعب الفلسطيني" محدودة جدا كما هي له، وتناسى انه من قاد حملة التحريض الرسمية لعناصر فتح ضد القائد الأسير مروان البرغوثي وإضراب الكرامة، ومنع باتفاق مع رئيسه "الرجل العجوز

المريض" أكثر من 1500 فتحاوي أسير من المشاركة في ذلك الإضراب الذي عكس "كرامة شعب" قبل أن يكون "كرامة أسير"..

"التوسل الى حماس" قد يجد صداه في مناطق وقد يستغل نفوذ قطري - تركي لعمل أي شي ضد "تفاهمات حماس - دحلان" وتفاهمات "مصر - حماس"، لكن ما يتجاهله الجهول أن قطاع غزة بات اليوم من شماله الى جنوبه ومن شاطئ البحر الى حدوده مع الكيان كتلة سياسية تقف صفا ضد جرائم حرب عباس وفريقه، وأن "مهبلة الفزعة" لم تصل حتى حدود "أم الشرايط" المنطقة التي تحدث منها "بطل التهويد"..

قطاع غزة "وشرفاء فتح - المؤتمر السابع" وقوى الشعب خارج حسابات "الصندوق الشهري" سيكون لها قولا فاصلا لتركيع من يعتقد أن أوان "قطف ثمار نصرهم اقترب"..النصر اقترب نعم ولكن لمطاردة فريقة التهويد والتقاسم التهويدي جماعاتا وأفرادا..

ملاحظة: لا يكفي لنقابة الصحفيين والأجسام النقابية أن تصدر بيانا ترفض فيه ما كالته أجهزة عباس من تهم لصحفيين بعنوان "تسريب معلومات لجهات معادية"..هذه معركة وطنية تبدأ وتنتهي بهزيمة هذه الفكرة!

تنويه خاص: تقرير منظمة الصحة العالمية حول دور سلطة عباس لقتل أهل القطاع يجب أن يرسل من جهات وهيئات فلسطينية الى جامعة الدول العربية كشكوى رسمية وجبت الملاحقة والمسائلة!

اسرائيل تبدأ تنفيذ "التقاسم الوظيفي" استعدادا لرحيل عباس!

كتب حسن عصفور/ منذ أن اعلنت حكومة "سلطة الحكم الذاتي المحدود" في بقايا شمال الوطن عن إجراء الانتخابات المحلية، كانت المخاطر السياسية تشير الى أن تلك الخطوة هي الشق الآخر العملي للمشروع التهويدي بالضفة المحتلة، ضمن ما تسعى اليه سلطة الاحتلال لتدمير أسس المشروع الوطني الفلسطيني، ومعه تدمير كل ما نصت عليه "إتفاقات أوسلو" فيما يتعلق بهوية الضفة

والقطاع، باعتبارها أرض فلسطينية، ومعها إلغاء هوية الشعب الفلسطيني وممثله منظمة التحرير، التي إعترفت بها اسرائيل رسميا..

انتخابات حكومة عباس تلك، لم تكن سوى جزء من بداية العمل على ترسيخ أسس ذلك المشروع، وهو ما كشف عنه وزير حرب الاحتلال ليبرمان، عندما أعلن ضرورة الاستعداد للتعامل مع "المنتخبين" كممثلين للسكان الفلسطينيين، وحينها استخفت الفرقة العباسية، كعادتها في كل ما يتعلق بالقضايا الكبرى الوطنية، وتجاهلت كل المخاطر السياسية و"الكمائن" التي نصبها من فكر بتلك الخطة التي تحاول استبدال الكيان والهوية..

يوم الجمعة، 11 إغسطس (آب) 2017، نشرت مواقع عبرية متعددة ، ان سلطات الإحتلال تتجه فعليا لدراسة توسيع "الإدارة المدنية" الجهاز التنفيذي للمحتلين - حكومة الاحتلال -، دورا ومهاما وعددا، نتيجة "الصعوبة الشديدة التي واجهتها الإدارة المدنية في تزويد المجموعتين السكانيتين (الفلسطينيين والمستوطنين) بالخدمات نابعة من نقص كبير بالقوى البشرية والملكات (في 'الإدارة المدنية"). ونتيجة لذلك، فإن أعمال كثيرة جرى إهمالها. وبينها مشاكل صعبة في تزويد الماء لكلتا المجموعتين السكانيتين، ووقف مشاريع، وعدم بناء بنية تحتية وغياب تخطيط مستقبلي للبنية التحتية، وشبكة شوارع لا تصمد أمام ازدحامات السير، وتخلف كبير في معالجة النفايات والصرف الصحي، وانهيار جهاز إصدار تصاريح لاستخدام الأراضي وغيرها".

التقرير العبري، هو أخطر تقرير سياسي منذ العام 1993 بعد توقيع اتفاق إعلان المبادئ بين منظمة التحرير باعتبارها ممثل الشعب الفلسطيني، ودولة اسرائيل، وفقا لرسائل الاعتراف المتبادل، تقرير لا يقف عند الغاء الاعتراف المتبادل فحسب، بل الغاء لهوية الشعب الفلسطيني والعودة الى "النظرية الصهيونية"، بأنه لا يوجد شعب فلسطيني بل مجموعات سكانية، وهي النظرية التي الغاها كليا اتفاق أوسلو..

التقرير، يكشف أن دولة الاحتلال لم تعد تقيم وزنا سياسيا أو أمنيا لفريق محمود عباس، خاصة بعد أن كسرت شوكته السياسية، وأجبرته على اعلان "تهويد البراق" مقابل حمايته من الغضب الشعب المتنامي، وتحويل قواتها كـ"قوة

تنفيذية" لاعتقال من يتم الطلب باعتقالهم، عبر غرفة "التنسيق الأمني"، خاصة الشخصيات المركزية من معارضي عباس، وتركزت مؤخرا على نواب التشريعي لقطع الطريق على عقد جلسة رسمية له، لسحب البساط السياسي من تحت أقدام عباس بعد حربه العلنية بالتحالف مع اسرائيل ضد قطاع غزة..

دولة الكيان، بعد أن تمكنت من "خطف تهويد البراق" من فرقة عباس، بدأت الآن تنفيذ مشروعها الذي خطط له أريك شارون منذ العام 1995، وعرضه على محمود عباس في صيف نفس العام خلال لقاء مزرعة شارون الشهير. مجرم الحرب وضع تصور للإنسحاب الاسرائيلي الكامل من قطاع غزة، واعادة رسم الحدود في الضفة وتقاسم المسؤولية السياسية - الأمنية والخدماتية بين "سكانها الفلسطينيين واليهود"..

ولذا جاءت موافقة ليبرمان لإجراء انتخابات مجالس خدمات محلية وتشجيعها، كمقدمة عملية لتطبيق المشروع الشاروني، بتقاسم الخدمات بين "سكان فلسطينين في مناطق فلسطينية وسكان يهود في يهودا والسامرة"..

سبق ان حذرنا من مشروع "التقاسم الوظيفي" في بدايات العام الذي بدأت دولة الكيان التحضير العملي له ضمن مرحلة ما بعد عباس، (ويبدو انها تعلم ما لا يعلم أهل فلسطين عن صحة عباس الحقيقية)، وأنه مشروع عملي وليس وهما، تعاملت تلك الفرقة مع ذلك التحذير كـ"بلاغ كاذب" وتجاهلت كليا التصدي له، بل عمليا بدأت التنفيذ المشترك باعلانها الانتخابات المحلية..

الآن بدأت سلطات الاحتلال الاعلان عن البدء بتنفيذ المشروع مدركة أن الفريق العباسي لن يملك من امره شيئا، وسيتعامل مع "المخطط الاسرائيلي" كواقع، وفي أحسن الأحوال قد يصدر أحدهم "بيانا ساذجا" ككل بيانات تلك الفرقة، التي لم تعد تحرك شعرة في قدم أي من جنود قوات المحتل، كونهم يعلمون حقيقة "الممكن العباسي"..

سلطة الإحتلال بدأت "في بناء اسس مشروع التقاسم الوظيفي - التهويدي"، وفرقة عباس تضع أسس إكمال المخطط بالعمل على تدمير شرعية منظمة التحرير بعقد مجلس خارج السياق الوطني..

اسرائيل تبني مشروعها وعباس وفرقته يهدمون مشروعا وطنيا..بالتوازي!

ملاحظة: مبادرة كتائب القسام وموقف بعض قيادات حماس في قطر والمحسوبين عليها تكشف أن التغيير الأخير في قيادتها بقطاع غزة يمثل "ثورة خضراء" بجد، وأن "حكم العسكر" يفتح بابا سياسيا جديدا عجز عنه "ساسة حماس"!

تنويه خاص: التنسيق الأمني، لم يتوقفف لحظة واحدة، هذا ما قالته كل المصادر الأمنية لسلطات الاحتلال، فرقة "ظريف الطول العباسية" كذبت ذلك، ولكن شكله كذبها كتير محدود..يا ريت يطلعوا يؤكدوا أن "التنسيق الأمني" متوقف الآن!

اعتراف قطري يكشف جوهر المؤامرة الأمريكية في فلسطين وعليها!

كتب حسن عصفور/ عندما بدأت أمريكا التحضير المشترك مع دولة الكيان الاسرائيلي للخلاص من الخالد ياسر عرفات، لجأت الى استخدام "تعابير الاصلاح والديمقراطية" كغطاء لتمرير المؤامرة الأخطر على الشعب الفلسطيني منذ إنطلاقة الثورة الفلسطينية المعاصرة، فاقت في خطورتها كل ما تعرضت له الثورة في مسارها، بما فيها مجمل الغزوات العسكرية للكيان، ومحاولات أطراف عربية وغير عربية خلق بديل سياسي للثورة والمنظة، بدأ بكيانات هزيلة حتى وصل الى حركة حماس..

القول أن "المؤامرة الأمريكية المعاصرة"، هي الأخطر لأنها استهدفت رأس الثورة وقائدها الذي تمكن من قيادة سفينة التحرر الوطني في ظل كل المؤامرات، ولم تنجح في كسر العمود الفقري للثورة ومنظمة التحرير، فكان البحث عن لعبة جديدة، لرسم مؤامرة الخلاص من ياسر عرفات كمقدمة ضرورية للخلاص من المشروع الوطني..

ونجحت الإدارة الأمريكية من تمرير أول خطواتها عندما تقدم جورج بوش الإبن، بخطة "الخلاص من ياسر عرفات" يوم 24 يونيو 2002، عدما قال أن "الشعب الفلسطيني يستحق قيادة أفضل"، فسارعت أطراف في "القيادة

الفلسطينية" بتأيدها بعد دقائق من اعلانها، تحت غطاء الخروج من "المأزق" ووقف حصار أبو عمار..

وبعد وقت قصير جدا بدأت الخطوات التنفيذية لتلك الخطة التصفوية، من خلال اقتراح منصب رئيس وزراء يكون صاحب صلاحيات تنفيذية موسعة، خاصة في المجال الأمني والمالي، وأيضا سارعت ذات القوى بتبني تلك الأفكار الأمريكية بذات الخدعة..

وبعد قبول الفكرة بتقليص مكانة أبو عمار، دورا ومهام، أعلنت أمريكا رسميا أنها تريد محمود عباس ولا غيره رئيسا للحكومة التي ستنفذ خطتها في "الإصلاح والتغيير" - مفارقة حماس استخدمت لاحقا هذه التسمية لقائمتها الإنتخابية -، ولم تقبل سواه مرشحا، رغم محاولات الشهيد المؤسس عرض اسماء أخرى، ومنها رجل الأعمال منيب المصري، في مناورة سياسية لكشف جوهر المؤامرة الأمريكية، بأنها لا ترمي للإصلاح ولا للتغيير، بل لإسقاط مرحلة الثورة من خلال "إنهاء العهد العرفاتي"، عبر عهد جديد يكون جزءا من المنظومة الأمريكية الجديدة..

وبعد فرض محمود عباس رئيسا للوزراء، حاولت أمريكا أن تسحب كل صلاحيات ابو عمار رغم تقليصها الى الحد الأدنى، ومنح رئيس الوزراء عباس صلاحيات واسعة، لكن المؤامرة لم تكن صلاحيات، بل كانت رأس ياسر عرفات، وتنمرد عباس على الشهيد المؤسس عبر عملية إبتزاز علنية بأن طالبه بالتنازل عن كل الصلاحيات الأمنية، وهنا لجأ أبو عمار للشعب الفلسطيني سلاحه الأمضى، ليعلن أن المؤامرة الأمريكية بدأت تتسع وتمثل خطرا، فأطلق التسمية الأشهر على محمود عباس "كرازي فلسطين" ليقول لشعبه، "أميركا تريد الخلاص مني لصالح "رجلها"..

ولأن "لحم الخالد مر"، كما الشعب الذي يقود، تم هروب عباس مؤقتا عبر استقالة لا يزال يتذكر الشعب الفلسطيني مشهدها الأخير أمام "التشريعي" في رام الله، كيف أستقبل وكيف خرج "هاربا"..فكان لا بد من تنفيذ الفصل الأخير بإنهاء حياة أبو عمار وتنصيب "كرازيهم" رئيسا..وكان لهم ما كان، أغتيل الخالد يوم 4

نوفمبر 2004، تاريخ سيبقى شاهدا على خيانة زمرة تآمرت على المؤسس الشهيد، وبداية لحملة تصفية المشروع الوطني..

تم تنصيب محمود عباس رئيسا في يناير 2005، وبعد عدة أشهر ظهرت ملامح تصفية المشروع الوطني، بدأت باعلان شارون خروجه من قطاع غزة، دون اي اتفاق مع السلطة الوطنية في اعلان أنها ليست طرفا، رغم انه أعلن صوتا وصورة أن أنتخاب عباس رئيسا هو يوم "إنتصار تاريخي" لاسرائيل..

في شهر سبتمبر(ايلول) 2005 أعلن محمود عباس وبشكل مفاجئ عن اجراء انتخابات للمجلس التشريعي، دون ضرورة وطنية أو سياسية، وهو يعلم يقينا أنها لا تتوافق مع جوهر الاتفاق الموقع، حيث المرحلة الانتقالية لم تنته بعد، ولذا أي انتخابات جديدة في ظل الواقع القائم هو تكريس للمرحلة الانتقالية وفقا للرؤية الاسرائيلية..لكن المسألة بدأت تتضح انها لم تكن "رغبة فلسطينية "ولا "ضرورة وطنية" بل هي الفصل الثالث من رواية المؤامرة الكبرى..

ودون مقدمات أو أي حوارات أعلنت حركة حماس مشاركتها في الانتخابات التشريعية، رغم انها لجسم من اتفاق أعلنت أنها رفضته، بل رفضت المشاركة في انتخابات المجلس 96، رغم ان ظروفه السياسية كانت أفضل كثيرا وهددت بالقتل بعض قادتها ومنهم رئيسها الحالي اسماعيل هنية لو شارك بها، لكن الموقف لم يكن "حاجة وطنية فلسطينية" لتعزيز الكيانية بل كان في سياق تنفيذ مشروع أمريكي تقسيمي للمنطقة، ومنها فلسطين..

كتب الكثير في حينه، عن درو قطر وتآمرها لتمرير المشروع الأمريكي في المنطقة وفلسطين، وكان حمد بن جاسم وزير الخارجية آنذاك، هو أداة التنفيذ المباشرة والطرف المفاوض نيابة عن حماس مع اسرائيل وأمريكا..

جرت الانتخابات وفازت حماس، كما متوقع وكما رغبت امريكا، وبدأ تطبيق الفصل الرابع من مؤامرة تصفية المشروع..سريعا حدث الانقلاب فالانقسام..والى حينه لا تزال..

وهل نحن بحاجة لكشف كل ما حدث خلال السنوات العشر الماضية، سوى أنها ألغت جوهر المشروع الوطني، ومنحت سلطة الاحتلال كل ما حلمت به تهويدا

واستيطانا في الضفة والقدس..وباتت فلسطين الحاضر في تيه سياسي ربما فاق من رسم مؤامرة تصفية المشروع..

بعد اعتراف سيف بن أحمد آل ثاني، مدير الاتصال الحكومي القطري في حديث صحفي، لـ"نيويورك تايمز" الأمريكية، وأعادت نشره صحيفة "الشرق" القطرية يوم 28 أغسطس (آب) 2017، بأن أمريكا من طلب من قطر إدخال حماس لانتخابات لم تكن مقررة بعد، لم نعد للتحليل في دور قطر التآمري على مسار الثورة والمشروع الوطني وتصفية "العهد العرفاتي" لخدمة هدف أمريكي مباشر!

الان، مطلوب من قيادة حماس الجديدة هنية - السنوار، أن تعلن حقيقة تلك الاتصالات، ولما وافقت وهل كانت على علم بكل أبعاد المؤامرة على المشروع الوطني، وأن قطر لم تكن مساندا لفلسطين ولا لقطاع غزة سوى بقدر خدمة مشروع تآمري بات علانية الحديث عنه..وغيره يصبح كل حديث عن "مقاومة" و"تصدي" ليس سوى خدعة مضافة لإكمال مؤامرة تصفية المشروع الوطني الفلسطينية كلية.

ملاحظة: أعلان رأس الطغم الفاشية في تل أبيب نتنياهو، ان عهد فك مستوطنات قد إنتهى..هل علمت قيادة الزملاة خاطفة القرار الوطين بما قاله..وما سيكون ردها..بأمل الا يكون مزيدا من الاجراءات "غير المسبوقة" ضد غزة!

تنويه خاص: شكلها زيارة عباس لأدروغان تمخضت عن 5 ملايين ثمن كهرباء لشكرة أصدقاء عباس "سي سي سي"..يااااااااه..على شعب الجبارين!

"إعلان لافروف" التسووي مقدمة لـ"إنقلاب سياسي"!

كتب حسن عصفور/ يوم 11 أغسطس (آب) 2017، وبدون أي تمهيد سياسي أعلن وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف، بأن موسكو ستأخذ مصالح إسرائيل في مجال الأمن بعين الاعتبار عند البحث عن سبل التسوية الفلسطينية - الإسرائيلية، قائلا، "نحن نضمن بنسبة 100 بالمئة أننا في كافة الظروف،

وبغض النظر عن سبل التسوية التي سيتم اختيارها، سنأخذ المصالح الإسرائيلية القانونية في مجال الأمن بعين الاعتبار 100 بالمئة".

التصريح الذي يمكن اعتباره " مفاجأة سياسية كاملة الأركان"، مر مرورا عابرا من مختلف الأطراف ذات العلاقة، والإكتفاء بنشره دون أي رد فعل أو تعليق، وبالطبع سلطة محمود عباس المحدودة "الأثر والفعل" الإيجابي، واسعة الفعل في الضرر العام..

بلا مقدمات، جاء "إعلان لافروف" حول ضمانة أمن اسرائيل الكامل بنسبة 100 غريبا، وربما خارج التوقعات والسياق السياسي، سواء التوقيت أو المضمون، خاصة وأن الولايات المتحدة، محتكرة الرعاية التفاوضية في المنطقة تعلن انها لم تعد ترى فرصة حقيقية للتسوية السياسية للقضية الفلسطينية..ومعها أن نتنياهو يعيش حرب البقاء من أكبر حملة مطاردة لكشف فساده الذي بات محاصرا له من كل جوانب حياته..

تصريحات لافروف المفاجئة، هي الأولى لمسؤول روسي تشير الى تغيير مسار الموقف الرسمي، من الحديث عن تأييد أسس التسوية، وغالبا من تكون الأقرب الى موقف "الرباعية الدولية"، المصمم على ما يسمى خداعا سياسيا منذ العام 2002 بـ"حل الدولتين" - خدعة اخترعها بوش الإبن"- للخلاص من الخالد ياسر عرفات وصناعة بديله، لتبيان وكأن اسرائيل أيضا "بلا دولة"..

الانقلاب الروسي المفاجئ يكشف عن تغيير جوهري في المسلك العام، وبداية للتفكير بتقديم "التصورات والمقترحات"، وهي مبادرة تستحق الإنتباه الحذر، بعد تصريح لافروف، الذي بدأ من ارسال رسالة طمأنة "أمنية مطلقة" لدولة الكيان، وكأنها فعلا تحت خطر يبحث توفير شبكة "أمان"، وليس دولة احتلال وتهدد كل جيرانها ليس بالأسلحة التقليدية فحسب، بل النووية والجرثومية وهي من تحتل أراضي عربية..

اعلان لافروف، يفتح الباب للتساؤل، هل بدأت موسكو اعداد "طبخة تسوية تختلف جذريا عما هو سائد"، وسحب البساط من تحت أقدام الإدارة الأمريكية، يماثل طريقتها في "إعداد تسوية الأزمة السورية"، باتفاق "ضمني" مع الإدارة

الأمريكية على قاعدة معادلة سياسية جديدة، تضمن للكيان الاسرائيلي أمنا ومكاسبا مرافقة..

قيمة اعلان لافروف، يكتسب أهميته من التوقيت الدقيق، خاصة مع قوة الدفع السريعة لحل "التشابكات" في الأزمة السورية، وفكفة مختلف "العقد" دون "ثوابت مطلقة"، والعمل مع مختلف الأطراف دون تضحية بالثابت النظام السوري..مع استبداله بثابت "الكيان الإسرائيلي"

لافروف لم يعلن تصريحا اخباريا وكفى روسيا شر الكلام، بل هو أعلن أن هناك "جديد سياسي" يتم الترتيب له في الملف السياسي الشرق أوسطي، خاصة الصراع الفلسطيني - الإسرائيلي، مع استبدال "قواعد اللعبة" السائدة منذ مؤتمر مدريد، حيث أمريكا صاحبة "القيادة" دون شريك..

اليوم نحن أمام إعلان حضور "شريك" لملف التسوية الشائك، بات يمتلك قدرة وقوة ووقبول تفتقده الآن الإدارة الأمريكية، الى جانب فعالية وديناميةفي البحث عن "حلول" لتفكيك الأزمات" وهي ظاهرة باتت روسية بامتياز..

"الأمن المطلق" لاسرائيل مقابل ماذا وعلى ماذا، وهل بلورت روسيا مشروعها أم هي في طور البحث عن مشروع، وهل هناك مفاجآت سياسية تكسر كل "المعادلة السائدة" من قواعد بليدة، شكلت حماية كاملة لاسرائيل لتدمير أسس تسوية كان لها صياغة جديدة في العلاقة مع فلسطين..

مفاجأة روسيا، تبدو معاكسة مع المشهد العام، حيث اسرائيل تعيد بناء "يهودا والسامرة" في الضفة الغربية برضا سلطة عباس، ومعها تهويد القدس وساحة البراق، بما يعني الغاءا حقيقيا لفرصة بناء كيان فلسطيني خاص..ولكن، هل كانت تلك التصريحات من أهم وزير خارجية في العالم، بشخصه وبحضور دولته أن يعلن ما أعلنه بلا حساب سياسي..فهذا قول ساذج، ولا يمكن أن يكون كذلك..

لما لا نتجه لربط تصريحات لافروف بتصريحات نتنياهو وقبلها أمين سر فتح - المؤتمر السابع الرجوب، حول " تبادل أراضي " من الضفة بأراضي المثلث من الداخل الفلسطيني 48، الفكرة بدأت تأخذ طريقها للتفكير العملي، بعد أن حققت

اسرائيل ما تريد من تهويد في الضفة والقدس، وبات شبه "مستحيل فكفكة عناصر كيانها التهويدي الخاص" في الضفة والقدس، ولذا بدات مسألة التفكير في "التبادلية" تلك، مع أفضلية للكيان، بأنها ستنقل سكان المثلث مع أرضه الى الكيان الفلسطيني..

الأمن والتبادلية هنا، قد تعيد الباب لبحث أسس "قرار التقسيم" عام 1947 ليس من حيث تقاسم فلسطين التاريخية وفقا للمساحات المقررة، ولكن بحث أسسه السياسية، كـ"يهودية دولة اسرائيل" التي أشار لها القرار، والقدس التي وضع لها ترتيبات خاصة..

الإعلان الروسي لا يجب أن يمر مرورا عابرا، رغم أن كل مؤشرات "الحل الموحد" تبدو خارج الممكن، فقد يكون "طلقة مدفع" لبدء رحلة البحث عن "حل ممكن" يكون لدولة الكيان به كثيرا مما تريد وللفلسطيني بعضا مما يريد، وقد يراه البعض "حلا تاريخيا" في ظل سواد المشهد القائم..

علينا التفكير بـ"دوافع لافروف" الذي لا ينطق قولا مسرحيا!

ملاحظة: حماس بدأت "هجومها المضاد" بقوة على مخطط عباس لعقد مجلس وطني خاص..لن تمر المسألة كما يظن "فريق يا ظريف الطول"..المعركة أعقد من "شهوات الحاقد العام"!

تنويه خاص: أجهزة "الحاقد العام" الأمنية في الضفة تحتمي بقوات الاحتلال لتفرض ارهابا متعدد الوجوه، خوفا من غضب شعبي يتنامي ضد "بقايا سلطة" تتهاوى!

"إعلان نتنياهو" لن يهزمه "بيان بليد"!

كتب حسن عصفور/ لم تطل كثيرا حركة "بيع الوهم" السياسي من الفريق العباسي حول نتائج رحلة الفريق الأمريكي، والذي غادر دون أن "يدفع شيكا سياسيا" كمحاولة ترضية لعباس بعد أن قامت دولة الكيان بتعريته أمام شعبه، أحالته الى العمل كـ"ناطور أمني" لمشروعها الإحتلالي، رغم كل ما قدمه لها

سياسيا، خاصة ما يتعلق بالتهويد في الضفة والقدس، وموافقته على الرواية الصهيونية للحرم القدسي الشريف..

غادر وفد أمريكأ بعد ان إنتزع منه مزيدا من "الخنوع السياسي" حول دور أمريكا ورعايتها للعملية "الوهمية" التي فقدت كل عناصرها منذ لحظة مغادرة كمب ديفيد يوليو 2000 الى أن أكملت موتها السياسي بإغتيال الخالد أبو عمار يوم 4 نوفمبر 2004..وأصر عباس ومع معه بأنه على إستعداد لـ"صفقة سلام تاريخية" التي يسعى لها ترامب..

ولأن "بيع الوهم" أصبح "سمة للعهد العباسي" على حساب روح الشعب الفلسطيني، كرر ذلك الإستعداد أمام أردوغان الرئيس التركي، والمفترض "نظريا"، انه غير ذي صلة بالعملية التفاوضية من قريب أو بعيد، ما لم يكن قد حدث تبديلا وتعديلا في الأدوار والمهام، واستبدلت قطر بتركيا، فقال عباس قولته "التي يعتقد انه إكتشفها فجأة" باستعداده للصفقة التاريخية مع اسرائيل ثانية!

ساعات قليلة، على تكرار المقولة العباسية، حتى خرج رأس الطغمة الفاشية الحاكمة في تل أبيب نتنياهو، وفي حفل بمناسبة مرور 50 عاما على البناء الاستيطاني في الضفة المحتلة، وأعلن، "لن نخلي مستوطنات بعد اليوم وأتينا إلى هنا لنبقى إلى الأبد لأنها أرض اسرائيل".

ورد فريق عباس بلسان الناطق باسمها قولا يستحق القراءة مئات المرات مما يحمل من بلادة وسذاجة في ذات الوقت حيث إكتشف، أن "الإستيطان غير شرعي وسيزول" ويكمل مسلسل البلادة السياسية بالتحذير الذي لا ينتهي أبدا دون ان يكون يوما واقعا بأي من جوانبه، التحذير بأن تلك " الاستفزازات الإسرائيلية ستقود إلى عواقب وخيمة لا تحمد عقباها، والحكومة الإسرائيلية تتحمل وحدها المسؤولية عنها..".

رئيس حكومة كيان يتجرأ ويعلن للمرة الأولى أن شمال الضفة الغربية هي جزء من أرض اسرائيل، وستبقى المستوطنات فيها الى الأبد، كما أنها "ذخر أمني استراتيجي لاسرائيل.."، كما هذا الكلام لم يكن الرد عليه ذاك البيان الذي أصدره عباس عبر ناطقه وهو في تركيا، وبعد أن كرر القول الساذج بصفقة تاريخية..

لو أن القضية الوطنية والمشروع الوطني هي شغل الرئيس عباس وفرقته، لما إستمر ساعة واحدة في رحلتة الى تركيا، بعد أنهى اللقاء مع الرئيس التركي رجب طيب أردوغان ليعود فورا الى مقره في "المقاطعة" برام الله، بعد أن يكون طالب بعقد لقاء فوري لـ"القيادة الفلسطينية" بكل مكوناتها بما فيهما ممثلي حماس، الذين التقاهم قبل أيام، الداعمين له ضد تفاهم حماس - تيار دحلان، وكذا الجهاد الإسلامي، ويعلن بشكل صريح، أن حكومة نتنياهو لن تكون "شريكأ" في أي سلام قادم، ولا تسوية بوجودها، والدعوة الى عقد لقاء عربي سريع لمواجهة أقوال نتنياهو في اعلان ضم مستوطنات الضفة والقدس ومحيطها عبر تصريح رسمي مذاع صوتا وصورة في مهرجان علني..

وكما حدث خلال هبة القدس بعد عملية باب الأسباط، عندما تجاهل عباس الحرب العدوانية الاحتلالية، ومصادفة أن يكون ايضا في رحلة سياسية خارج البلاد، واصل ذات التجاهل للتصريح الأخطر منذ سنوات..

عباس عاد يكرر ان ذلك يفتح "باب جهنم"، وهو الذي لم يكلف خاطره في تصريحه باعلان أن حكومة دولة الكيان، لم تعد طرفا مقابلا في مفاوضات..وأن الحديث عن "تسوية تاريخية" ليس موجها لهذه الحكومة أو أي حكومة تواصل نهجها، بل هو تأكيد لما سبق أن قامت به منظمة التحرير عام 1993..والى حين إيجاد "شريك إسرائيلي" ستبدأ حركة الشعب الفلسطيني في المقاومة الشعبية ضد الوجود الإحتلألي..

ولو أن الوطن هو الحق السياسي لهذا الفريق، لبادر هو بكسر كل "جدر الإنقسام"، وبعد لقاء القيادة واعلان قرارات المواجهة الشعبية وتنفيذ حقيقي لكل قرارات المجلس المركزي بتغيير أس العلاقة مع الكيان، ووقف جاد وكلي للتنسيق الأمني، يذهب الى القاهرة ويطالب منها عقد لقاء عربي، لا يهتم كثيرا للمسميات، ومن القاهرة الى قطاع غزة ليعلن أنه يبدأ رحلة المواجهة الشاملة لعدو الشعب، وإعلان "قيام دول فلسطين فوق أرض فلسطين" وفقا لقرار الأمم المتحدة 67/19 لعام 2012..

تصريحات نتنياهو حول المستوطنات هي حرب لتكريس مشروع التهويد، وضم جزء كبير من الضفة وخاصة شمالها وقدسها، واعتبارها جزء من دولة

الكيان..حرب لا يمكن مقابلتها كما كان بيان يكرس كل "أشكال التفاهة السياسية"..

"الانتفاضة السياسية" أصبحت واجبة وحق وطني لحماية "بقايا شمال الوطن والقدس" من عملية ضم علنية..وعلى الجميع المشاركة لحماية الممكن حمايته..

القرار بيد عباس الآن، وليس بيد غيره، وكفى تغييرا في أولويات المواجهة..الرد على حكومة العدو هو الأصل..وكسر الانقلاب يبدأ من شخص الرئيس وليس غيره..دون ذلك نكون أمام "شراكة سياسية فريدة" لتنفيذ "إعلان نتنياهو"!

ملاحظة: حرب أمريكا والكيان على "حركة المقاطعة الدولية" يجب أن تكون حافزا حقيقيا لتطوير فعلها داخل بقايا الوطن وخارجه..سلاح له أثر أعلى بكثير من "مقاومة الفرقة العباسية الذكية"!

تنويه خاص: طالب"غرينبلات" من حدود القطاع بتسليم حماس السلطة لعباس.. مسيو (غرين - بلاط أو البلاط الأخضر) تجاهل كليا اعلان نتنياهو اعتبار مناطق واسعة من الضفة اسرائيلية..شو هالتوافق بين هذا وفريق عباس!

"الإستثناء التشاوري"..بوابة صناعة "بديل سياسي"!

كتب حسن عصفور/ قررت "تنفيذية منظمة التحرير" في لقاء يوم السبت 12 أغسطس 2017، "إستمرار المشاورات مع الفصائل من أجل عقد المجلس الوطني"، وكان الاعتقاد أن تلك "خطوة تراجعية" عن قرار رئيس سلطة الحكم المحدود في شمال بقايا الوطن محمود رضا عباس، بإلغاء نتائج اللجنة التحضرية التي عقدت في بيروت في شهر يناير 2017، والتوجه لإعادة تفعيل قراراتها..

ولكن سريعا، ما بدد ذلك الإعتقاد، أحمد مجدلاني، احد أقرب عناصر التنفيذية الى عباس، بأن المشاروات لن تشمل سوى "فصائل منظمة التحرير"، أي إستثناء حركتي حماس والجهاد من تلك "المشاورات"..

لو صدق كلام "المجدلاني"، فذلك إعلان رسمي بأن المسألة ليس بحثا عن عقد مجلس وطني فلسطيني من أجل مواجهة المخاطر الوطنية الكبرى، التي بأتت تهدد المشروع بكل أركانه السياسية، بل بحثا عن "مأسسة الإنقسام" وانتقاله الى مرحلة أخطر مما حدث داخل سلطة، ليصبح واقعا في الكيان الوطني العام منظمة التحرير الفلسطينية، وبدلا من "محاصرة آثار الإنقسام"، تبدأ رحلة البحث عن "ترميم" منتجات "الإنقسام الأخطر" ..

لا نعلم هل تدرك فصائل منظمة التحرير، وأعضاء التنفيذية ماذا يعني قرارهم بإستثناء المشاورات مع حركتي حماس والجهاد، سياسيا ووطنيا وتمثيلا، وهل يمكن التفكير بعيدا عن "شهوات عباس الإنتقامية" في أحسن نوايا التفكير، كي لا نذهب أبعد من ذلك..ونراه جزء من "اتفاق مزرعة النقب عام 1995.

عباس ومن معه من الحاضرين في ذلك اللقاء، يعلنون رسميا إلغاء كل نتائج أعمال تحضيرية بيروت، التي مثلت "خطوة سياسية هامة"، إن لم تكن الأهم لإعادة بناء منظمة التحرير الفلسطينية بمشاركة الكل الوطني، وعلها المرة الإولى منذ تأسيس حركتي حماس والجهاد التي تفتح الباب جديا لـ"لم شمل القوى" في إطار الممثل الشرعي الوحيد..

على ما يبدو، لم يدرك من قرر ذلك، أن هذا "الإستثناء" هو إعلان رسمي ليس فقط بتكريس الإنقسام الوطني، بل إعلان لكل من يستثنى بالبحث عن تأسيس "إطار تمثيلي بديل"، بكل ما يعني من "وجود شرعيتين" ليس بين سلطة وسلطة، بل ممثل شرعي وآخر، خاصة وأن حركة حماس جزء رئيسي من "الشرعية السياسية" للسلطة الوطنية تملك غالبية مقاعد التمثيل البرلماني للسلطة الفلسطينية، بعيدا عن قرار قراقوشي بحل التشريعي كما تروج فرقة "ظريف الطول" العباسية"..

حماس عمليا ممثلة في المجلس الوطني بحصة سياسية دون اي إتفاق، بعدد يفوق ما تمثله غالبية الفصائل مجتمعة، باستثناء فتح، وهي مسألة لن تكون "عابرة" في البحث عن سبل الرد على "الإستثناء العباسي" لها بعقد مجلس خاص..

ما تبحث عنه "الفرقة العباسية" ليس سوى هروب نحو الإنتحار السياسي وليس بحثا عن طوق نجاة لواقع منظمة التحرير، وخطوة عملية لتحقيق أحد أحلام

الحركة الصهيونية بتدمير الممثل الشرعي الوحيد، والتي حاولت وغيرها من بعض العرب بكل سبل ممكنة لتحقيق ذلك "الحلم"، بل أن بعضهم كان مساعدا ومشجعا لـ"تأسيس" حركة حماس الإخوانية لتكون "موازيا" للممثل الشرعي الوحيد..

خطوة فريق عباس و"بقايا تنفيذية المنظمة"، ستكون الأخطر لتحقيق ذاك الحلم، ولن تكون حماس ومن معها المتهمين بصناعة "بديل موازي" للتمثيل الوطني العام، كما كان منذ نهاية عام 1987 تاريخ "خلق حماس" السياسي..

الوقت لم يتجاوز الممكن لإنقاذ ما يمكن إنقاذه من "مخاطر الشهوة التدميرية" لفريق عباس، لو تصدت الفصائل الأساسية في منظمة التحرير، أو ما يسمى أحيانا بـ"فصائل التحالف الديمقراطي - جبهتين وحزب"، وغير ذلك بالسماح لفريق عباس بتنفيذ مخططهم ستكون تلك الفصائل جزءا من "مؤامرة تدمير الشرعية الوطنية"..

"الوقت من ذهب سياسي"، ما يتطلب تحركا سريعا وجادا لإعادة مسار استكمال أعمال اللجنة التحضيرية التي شملت الكل الوطني، ووضعت إسسا عملية لعقد مجلس وطني يضم كل فصائل المشهد الفلسطيني، للمرة الإولى منذ تأسيس حماس والجهاد..

وتبقى الكلمة الفصل بيد رأس الشرعية المناضل سليم الزعنون (أبو الأديب)، فهو دون وحده قادر أن يكسر شهوة التخريب التي تنتشر كالنار في الهشيم.. قراره أكثر قيمة تاريخية من كل "كسور فصائلية" لا تجرؤ أن تقول لا لمن يعمل على إنهاء الوطنية الفلسطينية بكل السبل الممكنة..

ملاحظة: بشاير بدأت تطل من القاهرة لأهل قطاع غزة تستبق العيد الكبير، ان معبر رفح سيبدأ العمل مع عيد الأضحى ليستمر دون توقف..أهل القطاع على موعد مع كسر شوكة "الحصار المركب"..ولا عزاء للمتآمرين..باي باي شلة "يوآف"!

تنويه خاص: "فصائل" في رام الله قررت التظاهر ضد زيارة وفد أمريكي..هاي خطوة مبشرة بجد..بس السؤال هذا قرار وطني لرفض المفاوضات كليا أم لعبة "زغنونة" لدعم عباس في مناورته المحدودة..سنرى!

الحرب العباسية القادمة: حماس وفتح - الاصلاح "جهات معادية"!

كتب حسن عصفور/ لم يعد هناك الكثير لمعرفته حول "اهداف محمود عباس" رئيس سلطة الحكم المحدود ضد قطاع غزة، تنفيذا لاتفاقات مسبقة لتكريس مشروع "التقاسم الوظيفي" في الضفة الغربية بين مشروعين "تهويدي لاقامة يهودا والسامرة بما يشمل مناطق في القدس وتهويد البراق"، ومشروع كياني بلا ملامح في بقايا الضفة، وعزل قطاع غزة استكمالا لخطة شارون التي بدأ تنفيذها في العام 2005، وهي الخطة التي ناقشها عباس مع شارون في يوليو 1995 بمزرعة شارون بالنقب بعد إسبوع فقط من عودته الى غزة..

حرب عباس على قطاع غزة، تتسارع وتيرتها لتنفيذ ما سبق إعلانه من فريقه باعتبار قطاع غزة "إقليما متمردا"، والسعي لتركيعه بكل السبل الممكنة، بما فيها استخدام سلطات الاحتلال لتحقيق ذلك..

عباس وفريقه بدأ حرب القصف السياسي - الاقتصادي والمالي بقرارات "غير مسبوقة"، ولن تتوقف، ولأنه يعلم يقينا أن كل تلك الإجراءات لن تمس حماس لا مؤسسات ولا أفراد، وانها فقط تستهدف كل من هو ليس بحمساوي أو عباسي..

وحاول عباس استخدام دولة الكيان في حربه التصفوية ضد القطاع، لكنه تناسى أنها هي من يشغل عباس ويأمره وليس العكس، لذا فإنها تستغل "شهوته العدائية لقطاع غزة" لتنفيذ مخططاتها وفقا لمصالحها، وتقوم بعملية إبتزاز سياسي له في الضفة لتحقيق ما يمكنها تحقيقه من "مكاسب سياسية"، وكان ابرزها موافقة فتح وعباس على اعتبار البراق ساحة وحائطا "مكان يهودي مقدس وجزء من بقايا الهيكل"، وهذا حلم لم يخطر ببال بني صهيون أن يروا موافقة فلسطينية على هذه "الخدعة الكبرى"..

لذا فهي تتساوق بالممكن وما يخدم أمنها ومصالحها مع تحقيق "الشهوة العباسبة" الحاقدة والكارهة لقطاع غزة انتقاما من روح ياسر عرفات الذي أطلق عليه لقب "كرازي فلسطين"، وهو يعلم أنه "مسمى" لن يزول أبدا من التاريخ وسيبقى وصمة عار وطني الى أبد الآبدين يلاحقه وأولادة، لقب أطلقه الخالد بعد أن إكتشف دوره في التآمر عليه مع الأمريكان واليهود ما قبل قمة كمب ديفيد وما تلاها من أحداث، تجلت في فرضه رئيسا للوزراء تنفيذا لأمر أمريكي اصدره جورج بوش الإبن في يونيو 2002 للخلاص من ابو عمار وقيادته، تمهيدا لتدمير وحدة المشروع الوطني الفلسطيني..

عباس يواصل حربه على قطاع غزة، وعلى "الشرعية الوطنية العامة"، ومعها تواصل دولة الكيان حصارها وقصفها لقطاع غزة، تتلاعب بها وفقا لمسار آلية تنفيذ "مشروعها مع عباس لتقاسم الضفة والقدس"..

عباس بدأ يتجه نحو تصعيد الحرب عبر إجراءات مضافة، تتلخص أبرزها في محاولة عقد المجلس الوطني في سبتمبر القادم وقبل الذهاب الى الجمعية العامة، بمن حضر في رام الله، وفي سابقة تنهي كل شرعية، عبر الفيديو كونفرنس من بيروت، من أجل اعادة انتخابه بعد انتهاء شرعيته السياسية والوطنية، والغاء المجلس التشريعي ليفتح الباب أمام اعتبار حماس وتيار دحلان جهات معادية لسلطته، كمقدمة لشن حملة اعتقالات واسعة، في محاولة لمنع عقد المجلس التشريعي المهدد له..

عباس يعتبر أن حل التشريعي ورفع الحصانة واعتبار حماس وتيار فتح الاصلاحي جهات معادية يمنحه "شرعية" للقيام بكل ما يحلو له من "خطوات غير مسبوقة" ضد قطاع غزة..ودوما مستعينا بدولة الكيان مقابل تنازلات سياسية..

تيار عباس ولتغطية تنازلاته السياسية "غير المسبوقة" للعدو، يحاول جاهدا ان يرسم له "صورة بطل" بكل السبل، متجاهلين أن حبل كذبهم لا يتجاوز مقر عباس في المقاطعة، هذا "البطل من ورق" لا يجرؤ أن يسير على قدميه عشرة امتار في أي شارع بالضفة أو حتى رام الله، وعندما حاول ذلك وجد ما لا يرضيه أبدا، احذية تتساقط..

ربما يعقد عباس مجلسا له من تحالفات سياسية، لكنه بالقطع لن يكون "وطنيا"، ولا ممثلا للشرعية بل سيكون بابا لإنهاء آخر معاقل منظمة التحرير، وفتح الباب أمام خيارات سياسية تمثيلية جديدة، وتطورات المنطقة والإقليم لن تكون لصالحه أبدا..ومعركة عباس القادمة ضد الشرعية ستكون نهاية عمره السياسي..

هل تبدأ التحضيرات ردا على تحضيرات عباس لحماية الشرعية من خطفها..تلك مسالة تستحق التفكير السريع وقبل فوات الآوان.

ملاحظة وتنويه: محمود درويش..9 سنوات مرت وأنت هناك تراقب مدى انهيار بعض من حلمك بيد وتنفيذ من تآمر على الشهيد الخالد..9 سنوات وأنت صامت وتترك الشعب والمحبين يرددون ما قلت دون مزيد..حضرة الغياب نسمعك بلا انقطاع..لروحك السلام ولشعبك المسرة والمحبة بعيدا عن شرور "إبليس الجديد"!

"إنتهازية سياسية وانقلابات تحالفية" في المشهد القائم!

كتب حسن عصفور/ منذ أن بدأت "الغزوة الأمريكية" على المنطقة العربية في شكلها الإستعماري الجديد، بعد الإحتلال العراقي للكويت، وعودة الوجود العسكري، ونتيجة لانهيار الاتحاد السوفيتي، والمنطقة لم تشهد "شكلا سياسيا مستقرا"..

بدأت "الغزوة المعاصرة" بالتحضير لعملية "إنقلابات شاملة" ظهرت في تركيا عبر الاتيان بحزب أردوغان 2002، فغزوة العراق 2003 واسقاط نظام الحكم، ونشر "الطائفية السياسية والدينية" كـ"نموذج حكم" في العراق، رغم كل الادعاءات الكاذبة أنها ضد الحكم الديني - الطائفي، لكن الغزوة استخدمت "الدين والجماعات الدينية خاصة الإخوان المسلمين" أداة تنفيذ تلك الغزوة الاستعمارية الجديدة، وبدأت تنتقل حيث الممكن لتطبيق ذلك المخطط، وتخلق معها أدوات تنفيذ مخطها..

انتقلت من بلد لآخر ولم تسلم فلسطين من تلك الغزوة، ولا تزال تدفع ثمنا سياسيا لا سابق له، بعد أن أخضعت محمود عباس لأوامرها بتنفيذ مخطط "الانتخابات التشريعية" لإدخال حماس طرفا شريكا دون أي التزامات..وهي تعلم ما سيكون من "أثر سياسي"!

وكادت الغزوة الاستعمارية المعاصرة أن تصل الى "مرادها السياسي الكامل"، بعد أن أنجحت مرشح الإخوان محمد مرسي، بغير حق على حساب المرشح أحمد شفيق، وكان "الظن السياسي" ان الأمر طاب للغزاة الأمريكان لاعلان "إنتصار مشروع اعادة تفتيت المنطقة على إسس دينية"، بما يعزز سيطرتهم المطلقة على المنطقة والتحكم بكل ما فيها أنظمة وموارد الى سنوات طوال..

ولكن، مصر نهضت من كبوتها فأطاحت عبر ثورة شعبية سيتذكرها التاريخ، برأس "الأداة التنفيذية للمشروع الاستعماري المعاصر"، وأعادتها الى مكانها حيث يجب، رغم كل الصعاب والخيبات التي برزت ما بعد ثورة 30 يوينو على أكثر من صعيد داخلي وعربي.لكنها ستبقى نقطة مفصلية في تاريخ الأمة العربية لإفشال "الغزوة الاستعمارية المعاصرة"..

بدأ التراجع ثم الإنهيار للمشروع الإستعماري الجديد، من مصر مع بروز دور روسيا الذي أخذ يعود بقوة متسارعة، حتى وصل الأمر أن يصبح "مقررا وحاسما" في مسار أحداث بالمنطقة، كان لها دورا قاطعا في هزيمة "الثورة المضادة" ضد سوريا الدولة والكيان، فالنظام..

وأخيرا بدأت سوريا رحلة اعلان الهزيمة الكلية للمشروع العدواني الأمريكي وأدواته المحلية والإقليمية، ولم تقف عند ذلك فحسب، بل ان تحالف "إسقاط سوريا" أخذ بالتفكك والانهيار والبحث عن "حماية الذات"، بدأ في تركيا أردوغان وانتقل الى قطر مرورا بالعربية السعودية، ما أدى الى تغييرات جوهرية في مواقف مجمل أطراف المعارضة من الدولة والحل السياسي..

وفي اليمن بدأت أخيرا تتضح ان صورة التحالفات التي ظهرت خلال الفترة الماضية بين الرئيس السابق علي عبد اله صالح والحوثيين (أنصار إيران)، في طريقها للإنهيار والتفكك بعد حرب البيانات المتبادلة بينهما، وصلت الى أن تصف "الجماعة الحوثية" الرئيس صالح بـ"الرئيس المخلوع"، بعد أن كان

الرئيس الشرعي، وهذه ليس ردة فعل آنية على تصرف أو سلوك، بقدر ما تمثل تحولا نوعيا في المشهد اليمني، حيث بدأ الإدراك أن الحل العسكري ليس الحل، وأن مصير أنصار الرئيس صالح أقرب الى الدول العربية منه الى أنصار إيران في اليمن..دون القفز عن خطايا "التحالف العربي" وتدخله العسكري غير الضروري..

ما يحدث من "إنقلابات تحالفية"، خاصة في الموقفين القطري والتركي من سوريا وكذا السعودي، يكشف حقيقة الدور الأمريكي التآمري، بعد أن بدأت الهزيمة تلاحق "الغزوة الاستعمارية" وقدرة بلدان وأنظمة على تحمل الهجوم المضاد، ودور روسيا الحاسم، وثورة 30 يونيو التي يمكن اعتبارها "اللحظة المركزية" لهزيمة الغزوة المعاصرة..

"الغزوة الاستعمارية" لم تنهزم بعد، لكنها تتجه الى ذلك، وهروب بعض أدواتها ومحاولتهم "تغيير" جلدهم السميك ليس سوى مؤشر على بداية الانهيار للغزوة الاستعمارية..ومعها أدوات لن تفلت من حساب..

هل يمكن أن تنهزم "الغزوة الإستعمارية" دون ان تنهزم معها أدواتها، هل يمكن تحقيق مكاسب دون أن تدفع أدوات التخريب ما يجب أن تدفع ثمنا..هل تنجح "حركة الانقلابات المتسارعة" من إنقاذ "السوس السياسي" الذي حاول نخر جسد المنطقة لنشر كل أشكال الأمراض التدميرية..

ملامح تظهر بهزيمة مشروع لكنها لن تكمتل دون هزيمة أدواتها..فالانتهازية السياسية التي بدأت تطل لن توفر الحماية الكاملة لتلك الأدوات..قطر نموذجا!

ملاحظة: هرولة "الفرقة العباسية" الى قطر وتركيا بحثا عما يمكن عمله للتخريب الممكن على ما بدأ بين مصر وحماس - غزة، وتيار فتح الاصلاحي، هل يمكنه من تحقيق هدفهم بالتخريب على "تفاهمات" يرونها "الخطر الكبير"..مسألة تستحق التفكير!

تنويه خاص: بعد صمت حماس على تصريحات الوزير السوداني واهانته للشعب الفلسطيني، قبل الحديث عن "حلمه بعلاقة مع الكيان" عليها الا تتحدث بأنها

حركة "مقاومة"..عار الصمت كاف لتقولوا أنكم حركة المصالح السياسية "حماس"!

"بيان رامي الرئاسي" وتجاهل وكالة "وفا" له!

كتب حسن عصفور/ من المفيد جدا، ان يعاد نشر لقاء رامي الحمدالله، الوزير الأول في حكومة محمود عباس، مع تلفزيون فلسطين كاملا، في الساعات الأخيرة من يوم 31 يوليو (تموز) 2017..

إعادة النشر تحمل أهمية خاصة، كون تزامن اللقاء "السياسي - الرئاسي" مع مرض الرئيس محمود عباس، ويبدو أن التنسيق كان غائبا بين "مكونات" الاعلام الرسمي للسلطة، حيث فتح التلفزيون أبوابه لهذا "البيان الخاص"، في حين أن وكالة أنباء السلطة الرسمية، "وفا" لم تشر حتى بخبر واحد حتى صباح اليوم الأول من أغسطس (آب) 2017، أي بعد مضي ساعات طويلة على بث اللقاء الذي استحوذ على نشر مقتطفات واسعة منه في غالبية المواقع الإخبارية - الإعلامية الفلسطينية، ما يكشف أنه "لقاء غير مرغوب رئاسيا"، توقيتا ومضمونا..ولا يغيب عن الساسة معنى عدم نشر تصريحات من يفترض انه "وزير الاعلام" الى جانب أنه وزير الداخلية ووزير أول، في وكالة رسمية لحديث في وسيلة رسمية..

غضب صامت بين الرئاسة ورامي، قد يكون ثمنه احد رؤوس اعلامية، إما الذي حضر فجأة، او غيره، لكن قد لا تمر مرورا عاديا..إن لم يعفو الرئيس عباس عنه وعن اللقاء، لغايات غير سياسية!

حديث رامي الحمدالله، جاء لتقديم صورة سياسية قد تكون هي الأكثر "رداءة" في المضمون، وغياب الصدق العام عن غالبية مكوناته، حيث يدعي ان الإجراءات ضد موظفي قطاع غزة "التأديبية" هي إجراءات مؤقتة، دون أن يشرح استاذ الجامعة ورئيس جامعة مع أنه وزير أول، في ظل فساد وظيفي رسمي، كيف تكون "مؤقتة"، وهي خاصة بأبناء القطاع وليس بكل الموظفين، فلو أنها إجراء

وظيفي كان لها ان تشمل كل موظفي "الخدمة المدنية"، وليس جزء منهم فقط، ما يكشف عمق الخدعة فيما يقول..

بخصوص الوضع في قطاع غزة، يبدو أنه غير متابع حقيقة المشهد القائم، فبداية لديه وزراء من غزة يمارسون أعمالهم من هناك، مقيمين فيها، كما أن "اللجنة الإدارية" لحماس قائمة عمليا منذ الانقلاب في 14 يونيو 2007، والاعلان عنها لا يلغي وجودها، ومع ذلك لم نسمع من رامي أو من عين رامي في منصب لم يكن جزءا من "طموحاته"، أن ذلك شرطا، بل أن رامي ومن عينه لم يعلنوا موقفا منها حتى بعد الاعلان بأيام وصمتوا عليها بناء على اتصال "قطري"..

رامي الحمدالله، في حديثه عن القدس يكشف "كارثة سياسية" لو كان هناك مجلس تشريعي أو جهاز رقابي قائم، لأرسله الى جهنم فورا، وتفاصيل "الدعم" في ظل هبة الأقصى تزيل المستور عن غياب القدس من جدول أعمال مجلس رامي، وأن الدعم لبعض القطاعات جاء بسبب الهبة وربما عمليا بسبب "الإحراج السياسي" لحكومة عباس ووزيرها الأول، وما قاله أهل القدس بحقهم..كيف يمكن لحكومة تقول أنها للشعب الفلسطيني تتعامل مع القدس بهذه الطريقة، بل أنه يتحدث عن ذهاب المرضى الى مشافيها وكأنه "منة" يتكرم بها عليهم..

رامي الحمدالله، بلا سبب يدعي أنه لا يقدم نفسه الآن "مرشحا رئاسيا" ولا يوجد له "برنامج سياسي خاص" لأن برنامجه هو برنامج الرئيس عباس..ربما هذه الفقرة تحديدا من أطاح بنشر المقابلة من الوكالة الرسمية، ولا نعرف هل سينشر الجزء الثاني من المقابلة في تلفزيون السلطة، أم يحدث خلل فني ويطيح به الى "سلة المهملات"..

حديث رامي عن أنه ليس مرشحا، هي سقطة سياسية في ظل مرض عباس، وما كان له أن يسمح بهذا السؤال أو الرد عليه بطريقة أخرى، لا تفتح مجالا للتأويل، لكن "الطموح المتنامي" لديه بالمنصب الرئاسي، منذ "مديح وإطراء" وزير خارجية أمريكا السابق كيري عليه وعلى "مواهبه السياسية"، وهو يعيش في دور "الرئيس"..ولا نظن أن إصدار ملصقات له ولمستشارته الخاصة كان سهوا إعلانيا..

رامي الحمدالله، يتعامل وكأن الذاكرة الفلسطينية محدودة جدا، بوصفه الوضع في قطاع غزة وكأنه الفردوس الذي طاف به كيل الخير، وأنه لا ينام دون أن ينهي كل هموم أبناء القطاع المالية والصحية، ووضع الطاقة التي تنير سماء القطاع، وتجاهل كليا ان هناك رسائل رسمية كشفت عنها سلطات الاحتلال تطالب بوقف كل مناحي الحياة في قطاع غزة الى حين تركيع غزة..يا مستر رامي الكذب ملح الرجل ولكن ليس الى هذا المستوى منه!

مقابلة رامي قد تكون بداية النهاية لطموح غير مشروع..ويبدو أن التغيير الوزاري الجديد لن يقتصر على عدد من الوزراء بل قد يطيح بكل "شلة النجاح" كونها باتت إسما على غير مسمى يا رامي..قريبا جدا سنقول لك وداعا..!

ملاحظة: لجنة حماس "الحكومية" تفتح باب التوظيف رسميا..طبعا هي كانت توظف بشكل مستمر، لكن الاعلان اليوم رسالة الى المقاطعة في رام الله..هل تصل الرسالة أم تصاب بعطل على حاجز أمني!

تنويه خاص: أحدهم أعلن أن "القيادة" - الغائبة عن المشهد عمليا - تدرس طلب عضوية كاملة لدولة فلسطين في الأمم المتحدة..لو تعب شوي صاحب التصريح لسأل هل "القيادة" تعلم أن القرار غير معترف به رسميا من هيك "قيادة"..بعض الصمت يفرح قلب شعب!

تحديد العلاقة مع اسرائيل..كيف يا "بقايا تنفيذية"!

كتب حسن عصفور/ لا نعتقد اطلاقا، أن تنفيذية منظمة التحرير، أو بالأدق كاتب بيانها الأخير يوم 12 أغسطس (آب) لا يعلم أن هناك حرب سياسية - أمنية تقوم بها أجهزة "سلطة الحكم المحدود العباسية"، ضد وسائل الاعلام والصحفيين والمعارضين، وسنت قوانين تصدرها خارج القانون لتنال من أي من تراه ليس "عباسيا" أو "مواليا" بشكل يخلو من اي شبهة..

الحديث هنا لتذكير كاتب البيان أولا، وأعضاء "التنفيذية" ثانيا، أنهم يدعون ليل نار أنهم "مرجعية السلطة العليا"، لكنها صمتت أو وافقت على مأسسة مرحلة

جديدة من "الإرهاب ومصادرة الحريات" لحماية "مؤسسة الفساد المالي - السياسي" التي نمت بسرعة قياسية في الزمن العباسي..

ومع ذلك، لن نقف كثيرا عن غياب دورها كـ"مرجعية" وطنية عامة، وسنذهب لنسألها، عما جاء في بيانها نصا: (.. وأكدت اللجنة التنفيذية على وجوب استمرار تنفيذ قرارات المجلس المركزي بتحديد العلاقات مع سلطة الاحتلال "إسرائيل").

المجلس المركزي قرر في حينه، وقف التنسيق الأمني وقفا كاملا، فهل حقا تم تنفيذ هذا القرار، منذ نهاية عام 2015، حتى ساعته، رغم اعلان عباس وزمرته في أكثر من مناسبة ذلك، بعد الهجمة العدوانية ضد القدس، لكن الواقع كذب كل تلك الأقوال وكشفت الحقائق أنه لم يتم قطع أي "حبل هاتف أمني" بين أجهزة خدمة الحكم العباسي الأمنية" وأجهزة أمن المحتلين، وعملوا ليل نهار لخدمة "مصالحهم المشتركة" لمطاردة معارضي المحتل الاسرائيلي والارهاب العباسي، ولذا تبدأ رحلة "الاستمرار بتنفيذ القرارات بكذبة كبرى.."

ومع هذا، نسأل، هل هناك أي تحديد للعلاقات الاقتصادية - الخدماتية بين دولة الإحتلال وركام "سلطة عباس"، ربما توسعت أضاعفا عما كانت عليه منذ ذلك التاريخ، رغم أن حركة المقاطعة العالمية لاسرائيل تتعزز وتتسع يوما بعد آخر، دون أن نقرأ يوما عن أي مساندة رسمية من السلطة العباسية أو فروعها الخدماتية لهذه الحركة العالمية، التي باتت تمثل "قلقلا" حقيقيا ليس لدولة الكيان الارهابي فحسب، بل لأمريكا التي تلاحقها بلا هوادة، وتبحث قوانين "تجريمها"..

انتشرت فترة ما، حركة شعبية لمقاطعة المنتجات الاسرائيلية، وخلقت جوا سياسيا لتحريك المواجهة مع العدو والمحتل، باعتبار ذلك جزءا من "المقاومة الشعبية النظيفة" الخالية من أي شبهة "عسكرية"، ويمكن تصنيفها كـ"مقاومة ذكية"، التي باتت خيار فتح - المؤتمر السابع الاستراتيجي، لكنها ايضا لم تجد سوى الاستخفاف والحصار والاهمال الى أن أصبحت "أثرا" من آثار "حركة الفعل"..

ولو ذهبنا الى البعد السياسي في قرارات المركزي، فالسياسي منها كان يمثل مركز ثقل هام للإنتقال من "تبعية للمحتل اتسعت الى درجة أن الاحتلال بات سيد الموقف، كما ذكر العباسي الأول محمود"، فكان القرار أن تنتقل الى تنفيذ قرار الأمم المتحدة حول دولة فلسطين 19/ 67 لعام 2012، والعمل على استبدال مؤسسات "السلطة" بـ"مؤسسات الدولة"، والقيام بحملة وطنية ودولية لترسيخ ذلك، لكن الذي حدث خلافا لذلك كليا..

فبدلا من تعزيز مؤسسات الدولة، قام عباس بتدمير كل ما يمكن اعتباره مؤسسة وطنية، واستبدلها بمؤسسات خاصة تخضع لسلطته المستمدة قوتها من سلطة المحتل، حاصر المجلس التشريعي الى حد القبر السياسي، و"خلق محكمة خاصة أسماها الدستورية فعلت كل شيء مخالف للدستور، ومدد لرئيس هيئة الرقابة بغير قانون، فقط كونه بات "مطيعا جدا"، لا يسمع ولا يرى ولا يتكلم عن أي فساد لـ"الإسرة العباسية الحاكمة"، فتفعل ما يحلو لها من صفقات دون أن يجرؤ على الكلام، حتى أدوات عباس باتت محصنة من الملاحقة في أي شأن يتعلق بالفساد..بل امتد الى تعيين الأبناء بلا قانون في سلك النيابة ما يهدد حكم القضاء، والذي أصيب بنكسة – وكسة بتلك القرارات المعيبة.

أما عن ذات المؤسسة التي أصدرت البيان، فهي باتت خلية تستخدم عند الحاجة، تغييب أشهرا لأن مزاج "الخديوي" غير مناسب لرؤية أعضاء الجنة، وقلما يمر اجتماع أو لقاء دون أن يمارس هوايته في "شتم أحدهم" ثم يطلب من المشتوم الاعتذار أن أبدى "تمرا" من "الشتيمة العباسية"..

بيان تنفيذية المنظمة تجاهل كليا عن الإجراء الأخطر لدولة الاحتلال البتفكير بالغاء السلطة ذاتها والتحضير لبناء جهاز "مدني" لخدمة "سكان المنطقة الفلسطينيين واليهود"، كمقدمة لتنفيذ "التقاسم الوظيفي" في الضفة المحتلة..

تنفيذية منظمة التحرير عبر بيانها أكدت أنها باتت خارج النص السياسي والعملي، وأنها تحولت لخلية لتمرير رغبات "الخديوي"..لا أكثر ولا أقل..!

ملاحظة: مظاهر القمع العباسي للحريات والمطاردة لكل من ليس عباسي بالتوزاي مع الاتساع بتطبيق "المشترك السياسي في التقاسم الوظيفي مع سلطة الاحتلال"!

تنويه خاص: لماذا صمت ما يسمى "النائب العام" عن "فضحية تعيينات أبناء الموالين للزمرة العباسية"..هل الصمت جزء من ثمن..!

تصريح الموظف "المحمود" يعري كلام "د.رامي"!

كتب حسن عصفور/ مع بداية العام الدراسي الجديد تذكر رامي الحمدالله الوزير الأول في حكومة محمود عباس، ان هناك آلاف من الموظفين في قطاعي التربية والتعليم والصحة تم أحالتهم الى "التقاعد المبكر" في قطاع غزة، ويعلن "النبأ السار جدا" لعموم أبناء الشعب داخل الوطن وخارجه، وبعد "التشاور" مع الرئيس عباس، قررا منح "المحالين الى التقاعد المبكر" عقابا لهوية الجغرافيا، فرصة العمل ثاينة..

حتى الساعة، لم يصدر موقفا واضحا من كل قرارات "الظلم العباسية" ضد موظفي قطاع غزة، في أي من القطاعات، ولم يعد خافيا أنها ليس سوى قرارات انتقامية من "جغرافيا سياسية" وليس من "هويات سياسية"، وما تصريحات رامي الأخيرة حول فرصة العمل، تكشف "البعد الإنتقامي" في القرارات العباسية..

ما أعلنته "حكومة عباس"، يمثل قمة "التذاكي الغبي"، عندما تعلن " نظرًا لتلاشي وجود أي فراغ داخل قطاعي الصحة والتعليم في قطاع غزة، واستجابة لنداءات أهالنا بغزة، تم السماح للموظفين بالصحة والتعليم، ممارسة دورهم في المدارس والمستشفيات بغزة." ويكمل ناطقها "المحمود" حركة "التذاكي - التشاطر" تلك بقوله".. "قرار التقاعد لا يزال ساريًا على الراتب، وهذا الأمر سيعاد النظر به في حال استجابت حماس لانهاء الانقسام"، تصريح أسقط أي لبس في تصريحات رئيسه المباشر.

بداية، ألم يكن يعلم من إتخذ "القرار الجريمة"، ان مثل هذا الفعل المشين سيحدث "فراغا" و"تلاشيا لخدمة تربوية وصحية"، ام أنهم إكتشفوا فجأة مثل هذا "الفراغ"، وعلى جانبيها نكتشف أن "إدارة القتل السياسي" لم تمتلك أدوات "الموت الرحيم"، بل تصرفت دون تفكير في كيفية تمرير الجريمة الغبية كما

حدث، وليس التراجع الشكلي الأخير سوى مظهر من مظاهر ذلك التخبط والارتباك..

أما حركة "الغباء المركز" فيما صدر عن "سماح العودة" هو ما قاله "المحمود"، بأن العودة لا تشترط تغييرا في راتب التقاعد، بل يستمر على ما هو عليه، وبذلك يكون قرار "الفتى الذهبي" لـ"الحكومة العباسية" هو العودة للعمل تطوعيا..

ربما يعتقد رامي ومن قرر له هذا القرار، أن العمل التطوعي بات يحتاج "منحة رئاسية"، وان الموظفين سيخرجون حاملين صوره وصور رئيسه في مسيرات تجوب القطاع من شماله الى جنوبه ومن السلك الى البحر..لأنهما منحا لهؤلاء العاطلين عن العمل فرصة التعبير عن الذات تطوعيا..

أي عقلية حاقدة تلك التي تختزنها هذه المجموعة لقطاع غزة، وأي عقلية كارهة متآمرة تكشف عنها هذه الزمرة المتسلطة قهرا، نحو أهل القطاع، وليتها تقف عند تلك الحدود من "الكراهية السياسية"، بل تزيد نفثا لسموم الحقد عندما تزيد قولا، ان ذلك جاء مراعاة لمصالح "أهلنا في قطاع غزة"..

قرار تلك "الزمرة المتسلطة"، الذي أعلنه فتاها الذهبي، (بدأ رحلة الخلافة للعهد العباسي مبكرا، عبر سلسلة من الخطوات سيأتي وقت كشفها، في ظل توافق بين "مراكز قوى" غير فلسطينية)، يكشف أنها لم تكلف نفسها عناء التفكير فيما تقول، أو ممارسة "التقية السياسية - الخديعة السياسية" لفترة زمنية، دون ان تفضح ذاتها بتعرية "مكرمتها" بأنها ليس سوى "عمل تطوعي" بلا راتب..ويبدو أن تصريح المحمود لتوضيح التباسات رامي جاء بقرار رئاسي سام!

وعليه يصبح قرار هذه الفرقة بالعودة للعمل ليس سوى خيارا شخصيا للموظفين، يمكن لكل فرد من المتقاعدين الخيار أن يكون "موظف تطوعي"، دون اي امتيازات سوى "رضا الرئيس"، او البقاء جالسا حيث يختار مع "غضب الرئيس"!..

هل يمكن لنا في أي بقعة من عالمنا أن نشهد هكذا مسرحية ساخرة..من يجدها ليكتبها..ما أتفه الزمن الراهن، عندما يصبح الحقود الجهول حاكما متسلطا

بحماية "الأغيار"..ولكن لكل أجل كتاب.. وحساب الآثم سياسي بحق وطن وقضية وشعب بدأ يقترب!

ملاحظة: أبو علي مصطفى، شخصية سياسية فلسطينية رسمت ذاتها عبر مسار الثورة بعيدا عن "كل أشكال البهرجة"..الإنتماء للوطن كان فوق كل إنتماء آخر..شخصية نالت من الحب والتقدير ما يمنحها الحضور الدائم..إغتالته يد العدو يوم الإثنين 27 أغسطس 2001..بوعلي نفتقدك!

تنويه خاص: ارتباك تصريحات فرقة "ظريف الطول العباسية" بعد لقاء الأمريكان تكشف كمية التخبط الذي هبط عليهم..كل يقول ما لم يفهم!

"تمرد" فتح في غزة يكشف "أكاذيب العقاب"!

كتب حسن عصفور/ في واحدة من مهازل المشهد السياسي، أن تقرأ لياسر محمود رضا عباس، نجل رئيس سلطة الحكم المحدود، الذي بات أحد اصحاب الملايين خلال زمن "حكم محمود عباس"، بأن عيون والده لا تعرف النوم وهو يفكر في أهل قطاع غزة، ولو كانت حرية الإعلام مصانة، وبعيدا عن "الإرهاب المركب العباسي الاحتلالي" لباتت "تغريدة المليونير ياسر على صفحته بالفيس بوك "أهم هاشتاج للسخرية والتندر" من هذا الزمن "العار"..

"أكاذيب ياسر ولد عباس"، ليست سوى جزءا من "أكاذيب الوالد"، والذي لا يكف هو وفرقته عن ترداد "الأكاذيب" حول حقيقة الإجراءات التي إتخذها انتقاما من قطاع غزة "عقدته الأزلية".. عباس تحدث أمام "كادر فتحاوي" في مقر المقاطعة يوم الثلاثاء 15 أغسطس (آب) 2017، والتي لا يجرؤ على مغادرتها سوى للمنزل أو السفر رعبا وخوفا من شعب يختزن غضب بحجم وطن، قال أن ".. الإجراءات التي اتخذناها في قطاع غزة هي إشارة واضحة لقيادة "حماس" .. و" الاجراءات التي اتخذناها ليست عقابية ضد أبناء شعبنا في قطاع غزة، وإنما هي إشارات واضحة لقيادة حماس بضرورة التراجع عن ما قامت به، وبأننا جادون في الاستمرار بهذه الاجراءات..".

ويبدو أن عامل السن والمرض عزل عباس عن متابعة الأحداث في قطاع غزة، وأغلق الإذن والعين وترك اللسان فقط يتلعثم كلاما، فتجاهل وهو يتحدث عما تحدث، ان فتح في قطاع غزة، فتح المواليه له وليست "التيار الاصلاحي"، أعلنت تجميد نشاطاتها التنظيمية كافة، في بيان علني تم نشره في مختلف وسائل الاعلام الوطني عدا اعلام عباس ورديفه الخاص..

ولفرقة عباس التائهة، نعيد لهم ما أعلنه أحد قادة حركة " فتح - المؤتمر السابع" في غزة، زياد مطر، عن "تجميد أنشطة" أقاليم الحركة كافة احتجاجاً على اجراءات الرئيس محمود عباس، في حق موظفي السلطة الفلسطينية في قطاع غزة، وقال مطر: "نعلمكم أنه تم تجميد العمل التنظيمي لكل النشاطات رسمياً وفي شكل فعلي في الأطر التنظيمية كافة، وذلك احتجاجاً على الاجراءات المجحفة تجاه أبناء حركة فتح في قطاعنا الحبيب".

كلمات قاطعة، بأن الذي دفع ثمن إجراءات عباس ليس حركة حماس، بل أبناء القطاع دون تمييز، وفي المقدمة منهم أبناء فتح بشقيها "الموالي والمعارض"، ويبدو أن المسألة لن تقف عند حدود تعليق الأنشطة التنظيمية فحسب، بل هناك تفكير باعلان "خطوات تصعيدية" من ابناء فتح - المؤتمر السابع ضد "جريمة حرب" عباس نحو أهل القطاع..

"تمرد" فتح هو الشاهد الأهم، والأقوى من اي شهادة أخرى، كونها تأتي من فصيل عباس، وهو القائل في اللقاء المذكور "بوجود تنظيم قوي تكون فتح قوية، وبوجود فتح قوية يكون المشروع الوطني الفلسطيني قوي..".

هل فتح قوية وموحدة باجراءات عباس تلك، الثابت أنها غير ذلك تماما، فكل فتح في قطاع غزة ترفض قرارات عباس، ولا تقف مع أي منها، وعليه هي بعيدة أن تقف في خدنق المساند، ولكن يبدو أن عباس لم يعد يرى في قطاع غزة بكل من فيه أهلا وسكانا، فصائل ومؤسسات جزءا من "مشروعه"، فهو يتحدث عن "مشروع" لم يعد يشمل قطاع غزة، وتلك هي الحقيقة السياسية التي يعمل لها ويمارسها من أجل تكملة ما بدأ الاتفاق عليه مع مجرم الحرب شارون عام 1995 في لقاء مزرعة النقب..

"تمرد" فتح كاشف لكل أكاذيب عباس وفرقته، وهي رسالة سياسية لكل من يبحث معرفة حقيقة الموقف أن "الإجراءات العباسية العقابية" هي ضد قطاع غزة بكل من به، وأقلهم بالتأكيد حماس وموظفيها، فالبدائل المالية عندهم جاهزة، وقطر منحتهم سابقا ما يكفي، ربما تتأثر بعد "مقترحات القسام"، لكنها حتى ساعته هي الأقل تأثرا..

"تمرد" فتح رسالة سياسية هامة قبل عقد مجلس عباس تحت رعاية المحتل، تكشف المراد القادم، فهل تدرك بعض القوى مخاطر مخطط عباس والى أين يذهب المشروع الوطني من موقف فصيله وليس غيره..

رسالة فتح في القطاع جرس إنذار مبكر لمن يريد حقا حماية القضية الوطنية من هلاكها بيد "عباس" وزمرته..فهل تصل!

ملاحظة: أحسن ردا مجلس وزراء رام الله في بيانه حول سلوك الاحتلال وتوسيع صلاحيات "حكومته الخاصة - الإدارة المدنية"، بعد أن تجهالتها تنفيذية منظمة التحرير بطريقة مشبوهة..الأهم ما بعد ذلك، كيف سيكون الرد ننتظر!

تنويه خاص: تصريحات نقيب الصحفيين الفلسطينيين عن تدهور الحريات العامة، شهادة تعرية لحقيقة الارهاب السائد الآن في "بقايا الوطن..

"ثروة الفساد" لا تمنحك وعيا يا "ولد كرازي"!

كتب حسن عصفور/ مفاجآت "آل عباس" لا تنتهي بما حدث من "جرائم حرب" ضد قطاع غزة، ستكون قريبا جزءا من ملاحقة سياسية - قانونية، ويبدو أننا أمام "مسلسل الخديوي والعائلة" حيث بدأت تتصرف وكأن الوطن الفلسطيني بات جزءا من "أملاك الإسرة" التي فقات كل حدود المنطق خلال سنوات..

ياسر محمود رضا عباس، كتب على صفتحه الخاصة (سنفترض انه يكتب ولا يكتب له بأجر أو برشوة) تعليقا تناول إسمي وموقع "أمد للاعلام"، واصفا أياه بـ"الوكالة الصفراء"، وما كتبه لم يكن يستحق أكثر من تنويه أمدي، يحيله الى سخرية شعبية، تتسلى بها فئات الشعب التي أصابها "فقر وجوع وكآبة" من

جرائم والده محمود رضا عباس، الذي يغتصب منصب رئيس السلطة، بعد أن فقد شرعيته القانونية والشعبية، إلا أن المسألة كان لها بعد آخر يستوجب بعضا من التناول سياسيا وماليا..

ياسر محمود رضا عباس كتب أن "بيت عباس" آواني بعد أن كنت "مشردا"، ولا أعرف حقيقة أين شردت ومتى، وليته يتطوع بتوضيح هذه القصة للشعب الفلسطيني، فلست معنيا كثيرا بقول ليس سوى كاشف لعمق جهله وجهالته حتى بسير أحداث ما قبل العودة الى الوطن..

ياسر محمود رضا عباس، تحدث عن "ثروتي وأملاكي"، ولأن القضية معقدة جدا، وأملاك يصعب حصرها، فشخصيا اتوجه للفتى ياسر "أبو سيجار" بأن يطلب من "المخابرات المركزية الأمريكية والموساد والشاباك الإسرائيلي" باعتبارها "صديقة العائلة العباسية وضامنة حياتها وراعية ثرواتها"، ومعها أجهزة أمن والده، باعتبارها من أملاك الإسرة، ان تقدم للشعب "كشف حساب كامل" بكل ما لي في بنوك العالم، وهو بذلك يقدم خدمة للشعب والعدالة أيضا..

ولكن، هل يجرؤ ياسر ابن عباس أن يقدم كشفا بحساب عن ثروته الخاصة، وليس عن ثروة شقيقه الآخر، تبدأ من "رأسماله الأول" عندما عاد مع والده، وكم بلغت الآن، وكيف له أن يشتري حصة الأمير السعودي الوليد بن طلال في فندق الفورسيزون، الى جانب عقارات ومطاعم في دول عربية..(سنتجاهل الآن ومؤقتا ثروة شقيقه طارق)..

ليت ياسر محمود رضا عباس، يعلن للشعب الفلسطيني، ما هي الأسباب التي منعت والده (محمود) من العودة الى أرض الوطن عاما ونصف تقريبا بعد تأسيس السلطة الوطنية 1994، رغم أن الخالد المؤسس ياسر عرفات عاد الى أرض الوطن في الأول من يوليو 1994، حيث خرج جميع أهل القطاع تقريبا لاستقباله في مشهد لن ينساه التاريخ أبدا..

وليت ياسر محمود رضا عباس يخبر أهل فلسطين، من استقبل والده يوم أن قرر العودة في صيف عام 1995، وكم "عددهم" في حينه..ولتنشيط ذاكرة ياسر ووالده أيضا باعتباره شريك فيما يكتب إبنه، ما هي شروط محمود عباس للعودة الى وطنه، ومن هي الشخصية التي حملتها من تونس الى غزة لتوفيرها كي لا

يبقى عباس في الخارج يستخدم، بعد أن وقع بيانا ضد الخالد أبو عمار نتيجة أحداث جامع فلسيطن نشرته صحيفة "الشرق الأوسط" اللندنية..

أما أطرف ما جاء فيما كتبه ياسر، قوله أن مواقفي هي رد فعل على "قرار الوالد" بطردي وتجريدي من كل مناصبي..يقال دوما أن "الجهل والجهالة بلا حدود"، لكنها عند ولد عباس تصبح ماركة مسجلة تأخذ صفتها من هذا العباسي..

وليته يسأل والده أولا وابو علاء قريع ثانيا من هو أول وزير في السلطة قدم استقالته عام 2005 أي بعد انتخاب عباس بأسابيع، رفضا للعمل معه على ضوء سلوك عباس السياسي والافتراق الكلي منذ عام 1999، وبعد يوم من تركي مكتب الدائرة التي أسستها دون أي دور لوالده فيها، عينت وزيرا لشؤون المفاوضات في ضربة أصابت عباس الوالد بدوار ربما كان سببا لبعض حقده الدفين على الشهيد الخالد أبو عمار.

ولتوضيح بعضا من حقائق، لماذا أطلق الخالد ياسر عرفات على محمود رضا عباس "كرازي فلسطين" عام 2003، وهل له اعادة مشهد ضربه بالأحذية أمام المجلس التشريعي لتقديم استقالته في محاول لتحريض أمريكا واسرائيل على الشهيد المؤسس وسرعة الخلاص منه، باعتباره بات عائقا أمام تحقيق "الحلم المشترك"..وما هي قصة بناية العار التي كانت تستقبل محمود عباس خلال حصار الشهيد الخالد..ومن أطلق تلك التسمية ولما!

وهل لياسر عباس أن يمتلك جرأة وينشر على صفتحه الخاصة خطاب مجرم الحرب اريك شارون "صديق الوالد" بعد "إنتخاب عباس رئيسا" أثر الخلاص من ياسر عرفات بطلب من شخص بات معلوما لكل الشعب الفلسطيني..وكم الفرحة بهذا الانتخاب..الفيديو متوفر صوت وصورة!

ولو تركنا ذلك، فمسيرة عباس منذ استلامه رئاسة السلطة بمساعدة "أصدقاء"، أنتجت أفدح كوارث أصابت القضية الوطنية الفلسطينية، وعمليا وضعت إسس تدمير المشروع الوطني، إنقسام كان جزءا منه بعد أن وافق على انتخابات فرضتها أمريكا واسرائيل، لتنفيذ مخطط شارون الذي عرض على عباس الوالد عام 19995 في مزرعته بالنقب ووافق عليه ولذا تم اختياره لمنصب الرئيس..

العهد العباسي أسس للمشروع الصهيوني التهويدي في الضفة بـ"تدعيم أسس يهودا والسامرة" حيث اتسع النشاط الاستيطاني اضاعفا مضاعفة وتحولت من مستوطنات الى "مجمعات سكنية"..

عباس ولا غيره هو من أعتبر ساحة البراق والحائط "مكان يهودي مقدس"، وهذه وحده كفيلة لارساله الى جهنم السياسية..

عباس ولا غيره من أحال منظمة التحرير الى ركام يبحث الآن اكمال تدميره السياسي..

لن نتحدث عن مواقفه السياسية والموقف من أشكال المقاومة وافتخاره بالتنسيق الأمني الذي اعتبره مصلحة فلسطينية (أقرا مصلحة عائلية)، ولكن نقف أمام الاجراءات الجرمية ضد قطاع غزة، وكيف لكل أهل القطاع رفضها، ليس فئة ولا فصيلا، بل كل قطاع غزة، بما فيها فتح التي تعترف بعباس رئيسا لها، أعلنت تجميد نشاطها، فهل سأل ياسر ولد محمود ما هي أسباب ذلك الغضب، ولما جمدت عملها..

ياسر محمود رضا عباس، ما هي المهنة التي كتبتها في جواز سفرك "الديبلوماسي"، ألا زالت "المهنة "نجل الرئيس"، أم أصحبت "رجل أعمال"، وما هي المهنة التي كانت كتبت في أول جواز سفر لك قبل أن يصبح والدك رئيسا بفعل فاعل..

صحيح، هل لا زلت تحمل جواز سفر كندي، لو كان ما هي مهنتك المكتوبة فيه..

وقبل النسيان، باعتبارك "ولد الرئيس المحبوب جدا" من الشعب، متي زرت مدينة فلسطينية داخل الضفة أو مخيم أو أي تجمع..وفي سردك أخبر الشعب ماذا حل بشقيقك الصغير يوم أن اعتقد أن سلطة الوالد وأجهزته ستمنحه نادي رياضي مخيم الأمعري..!

صحيح حول تعليم ابنتى الكبرى هدى، خلي مندوب العيلة في واشنطن يسأل الجامعة ستعرف بس ما يصيبك شي بعدها، رغم انك فاقد للإحساس الانساني..

شخصيا اقدم لك الشكر على ما كتبت، فقد منحنتي فرصة أن أقول بعضا مما لم أكن أرغب في قوله، ولا زال في الصندوق الأسود الكثير جدا..وأتمنى عليك الرد كي تفتح بابا ما رغبنا يوما أن يكون..

بعد اليوم الرد لن يكون في "زاوية أمد" لأنها مخصصة لما هو أكثر قيمة من شخصية بلا قيمة سوى استغلال نفوذ..

ملاحظة: الحادث الانتحاري الأول في قطاع غزة ضد قوات امن حماس مؤشر هام على التحول الكبير في مواقف الحركة نحو مصر..التفاهمات خلقت شبكة "عداء" متعدد الأطرف ليس داعشي فقط..إبحث عن المتضرر منها..

تنويه خاص: أحد الحاضرين لقاء تنفيذية المنظمة طالب عباس أن لا يلتقي مع مبعوث ترامب في الجولة القادمة..الرد العباسي سريعا جاء: "أنا مش عنتر ابن شداد يا خويا..بس عنتر على شعبك وأهل غزة!

ثغرات سياسة خطيرة في "بيان القاهرة الثلاثي"!

كتب حسن عصفور/ خطوة سياسية يمكن اعتبارها تمثل مطلبا كي يعاد الاعتبار للحركة السياسية في مواجهة "السكون المميت"، تلك التي احتضنتها القاهرة، لقاء وزراء خارجية فلسطين، مصر والأردن، في اشارة لحالة سياسية غابت طويلا، ولقاء يكتسب قيمة وأهمية، من حيث العلاقة الثلاثية الخاصة بين الأطراف ذات الصلة المباشرة بالصراع العربي مع اسرائيل..

بيان الدول الثلاثة، وضع قواعد هامة نحو خلق دينامية جديدة نحو تحريك "الجمود السياسي القاتل"، الذي أصاب العملية السياسية، وحدد قواعد الحل السياسي المقبول، المنطلق من مبدأ إقامة الدولة الفلسطينية ضمن حدودها لعام 1967، عاصمتها القدس الشرقية المحتلة..

ومع ذلك فإن بيان الدول الثلاث في يوم 19 أغسطس 2017، حمل جملة تساؤلات وجب التوقف أمامها كي لا تصبح "ثوابت سياسية"يصعب لاحقا الفكاك منها، كما حدث مع "الخدعة الأمريكية الكبرى" فيما يعرف بـ"حل الدولتين"،

الذي إخترعته إدارة بوش عام 2002، بعد أشهر من المبادرة العربية للسلام" في بيروت، وأصبح وكأنه "حقيقة سياسية"، علما بأن دولة الكيان قائمة ومحتلة أراضي دولة عضو في الأمم المتحدة..

تجاهل "البيان الثلاثي" لقرار الأمم المتحدة الخاص بالإعتراف بدولة فلسطين 19/ 67 عام 2012، والإختباء وراء التعميم للقرارات الدولية، ليس سوى تعتيم على الجوهر الحقيقي للحل السياسي العام، المنطلق من ضرورة تنفيذ قرار الأمم المتحدة حول دولة فلسطين، ولم يعد مقبولا الحديث عن "المفاوضات" وكأنها تبحث صياغة لإطار حل جديد..

الأجدر سياسيا، هو إعادة صياغة الموقف الرسمي العربي وكذا الفلسطيني، من البحث عن إطار للمفاوضات يؤدي الى حل سياسي نتيجته دولة فلسطينية، الى الحديث عن عملية إلزام لتنفيذ قرار الأمم المتحدة لعام 2012، والفرق كبير جدا وجوهري بين صيغة التفاوض من أجل الوصول الى حل يؤدي الى قيام دولة، والمطالبة بتنفيذ القرار الدولي، والتفاوض على آلية التنفيذ وشروط الاعتراف المتبادل بين "الدولتين"..

قرار الأمم المتحدة تحدث عن دولة فوق كل الأراضي المحتلة عام 1967 وعاصمتها القدس الشرقية، ذلك أساس أي عملية سياسية، البدء من الاعتراف بالتنفيذ وليس التفاوض على أسس ذلك وكيفية الوصول اليها..

ولا نعتقد أن ساسة الدول الثلاثة يجهلون الفرق بين هذه وذاك، أو بين العمل على تنفيذ قرار دولي، وين التفاوض من أجله..والأخطر في "بيان القاهرة الثلاثي"، هو كيف يقبل وزير خارجية فلسطين، وبالتالي رئيس دولة فلسطين أن يصدر بيانا عربيا وبمشاركته دون الإشارة للقرار الأهم سياسيا حول فلسطين في الأمم المتحدة منذ قراري التقسيم وقرار 194 حول اللاجئين، والإختباء وراء التعميم.

فهذا ليس سوى "جهل سياسي" كامل الأركان.. فما يخص فلسطين لا يجب التعميم، بل التحديد هنا هو الأصل، وكان يجب التمسك بتثبيت العمل على تنفيذ قرار الأمم المتحدة رقم 19/ 67 لعام 2012، ثم يشار الى القرارات الأخرى، ومرتبط بها قرار 194، اما استبدال القرار بالحديث عن تنفيذ مبادرة السلام

العربية عام 2002، وبعيدا عن الملاحظات عليها، خاصة فقرة اللاجئين، فهي ليس سوى كسر للقرار الخاص بدولة فلسطين، كونه قرار رسمي لا يحتاج لبحث أسس بل آلية تنفيذه..

كان الأجدر، ولا زال ممكنا، صياغة الموقف الثلاثي من أجل العمل على تنفيذ قرار الأمم المتحدة حول دولة فلسطين ومنها تأتي كل متطلبات السلام المنشود، دون ذلك ليس سوى "هدية سياسية" لدولة الكيان لن تنفع معها سبيلا، وستتعامل مع البيان الثلاثي" تنازلا عن قرار الأمم المتحدة حول الاعترف بدولة فلسطين..

والقضية الخطيرة سياسيا ووطنيا أيضا، ذلك الإصرار الرسمي للأطراف الثلاثة، خاصة الفلسطيني على اعتبار أمريكا هي "الراعي الرسمي" لحل القضية والصراع، بل ويتم توجيه الشكر لها، في مظهر سياسي لا يليق إطلاقا لدولة فعلت كل شي لتدمير أسس الحل السياسي، بل والكيانية الفلسطينية وتقف سدا حصينا لحماية العدوانية السياسية لدولة الكيان، وكانت "الجدار الواقي" له للهروب من تنفيذ التزاماته في عملية السلام..

لم يعد ممكا أو مقبولا استمرار الخديعة، بأن الولايات المتحدة راعية لعملية السلام، بل آن أوان نقل المسألة برمتها الى مجلس الأمن باعتباره مسؤولا عن تفيذ قرار الأمم المتحدة، والعمل على وضع آلية لتنفيذ قرار إقامة دولة فلسطين، ووضع الأسس الكفيلة لمفهوم الإعتراف المتبادل، مشروطا بتنفيذ قرار 194 حول العودة والتعويض، دون ذلك ندخل في سرداب سياسي لن يقود أبدا الى تنفيذ القرار الدولي ولا إقامة دولة فلسطينية تتوافق مع جوهر القرار الدولي الواضح نصا..

الرهان على الدور الأمريكي ورعايته ليس سوى وهم سياسي، ومضيعة للوقت وخدمة لتكريس المشروع التهويدي..والمطلوب التوقف عن تلك اللعبة السياسية الخادعة والمخادعة، والذهاب الى صيغة مجلس الأمن أو إطار دولي يلتزم بإسس قرارات الشرعية الدولية لتنفيذها وليس البحث عن صياغتها..

الفرق جوهري وكبير ولا يجوز الاستمرار بتكريس "الخديعة الكبرى"..المطلوب حل يؤدي الى قيام دولة فلسطين ضمن حدود القرار عام 2012..

ملاحظة: غريب أن لا يرسل رئيس السلطة محمود عباس برقية تعزية لحزب التجمع في رحيل الشخصية التاريخية د.رفعت السعيد..مع أنه لم ينس أي يهودي من معارفه عند وفاته..عفكرة الخاسر هو المتجاهل هنا يا سيد..ما أسود الحقد!

تنويه خاص: عدم إدانة فتح - المؤتمر السابع للعملية الإرهابية في رفح ليس لها بل عليها..ويفتح باب التساؤولات الكبرى..معقول يبدأ "تحالف جديد" من "أعداء التفاهمات - تحالف الشياطين"!

"خطاب عباس لخطف نصر القدس" وتجاهل شهيدها الأكبر!

كتب حسن عصفور/ من المهم جدا سياسيا، أن تقوم كل مكوانت الشعب الفلسطيني، وطنا وشتاتا، بإعادة قراءة رئيس سلطة الحكم المحدود في بعض "بقايا الضفة" المحتلة، يوم 5 أغسطس 2017، فيما اسموها "لقاء فعاليات القدس"، خطاب حدد كل مرتكزات "الفصل الوطني"، ليس مع قطاع غزة وحسب، بل مع جوهر المشروع الوطني بكامله، وعن "القدس" التي إدعى أنه يخاطبها..

من حيث الشكل، لم يكن سهوا أبدا، ان يتجاهل عباس في كلمته اسم ياسر عرفات كليا، وهو يتحدث عن شهداء القدس، رغم ان عيد ميلاد الخالد كان قبل يوم واحد، وهو الذي دفع حياته ثما للقدس دون غيرها، فعله الأكثر استحقاقا بأن يتذكره عباس، لكنه تناسى ذلك عامدا متعمدا، معتقدا أنه بذلك "التملق لآل الحسيني" سيسقط عنه هذه "السقطة الوطنية الكبرى" لمن ينتحل صفة رئيس السلطة التي أسسها الخالد، قبل أن يتذكر عباس الحضور اليها بعام ونيف..

كما أن تغييب أي كلمة أو حضور لفعاليات مقدسية غير فتحاوية، يكشف أن الأزمة في العاصمة الأبدية لفلسطين، أعمق كثيرا من أن يتم الالتفاف عليها بفعالية في المقاطعة التي يبدو انها باتت "مقاطعة من الشعب وعن الشعب"، فعاليات القدس التي شاركت بقوة في صناعة النصر تم خطفها، ووجود المفتي محمد حسين ليس بديلا، خاصة وأن هناك إطارا سياسيا قاد المعركة، "المرجعيات

الوطنية والدينية"، وهذا تغييب مقصود ومحاولة عباسية لخطف نصر معركة القدس الأخيرة..

وبتدقيق سريع، في الخطاب العباسي نجد أنه، ووفقا لما قاله صوتا وصورة، أنه وافق على ما طلب منه من المقدسيين، بعد أن بدأت المعركة سياسيا وماليا، أي أنه لم يكن مبادرا ولا فاعلا بالمعني السياسي، كما يتطلبه دوره ومنصه وما يدعي من تمثيل عام، هو نفذ ولكنه لم يساهم في بلورة موقف المعركة التي دارت بلحم "أهل القدس"، ولذا كان "منفذا" وليس "قائدا" لمعركة وطنية، وهذه مهمة يمكن لأي موظف عام في منصب عام يمتلك مالا أن يقوم بها، تذكر أن عليه واجبا وظيفيا بعد إسبوع من بدء المواجهة..فظهر موظفا مرتبكا مصابا برعشة ورعبة!

عباس لم يقدم للقدس في خطابه أي رؤية أو برنامج واضح لاستمرار المعركة، بل انه لم يقدم اعتذارا أو تراجعا لأهل القدس عن موافقته ولجنته المركزية على تهويد البراق "ساحة وحائط"، وتجاهل كليا أن موقفه ذاك هو الأخطر على القدس من "بوابات زالت بفعل هبة شعبية" لا فضل له بها، ولا نحتاج لتأكيد سوى انها بدأت واستمرت وهو خارج النص الوطني حضورا وموقفا واعلاما، والذي فضل مسسلسلات سورية على هبة الأقصى والقدس.

نعم عدم تراجع عباس العلني عن موافقته على التهويد يضعه "شريكا" لسلطات الاحتلال في "تهويد القدس أرضا ومقدسات"، وتلك هي مفتاح المعركة حول مستقبل المدينة المقدسة وطنيا ودينيا، وغيرها نكون أمام "خطاب زائف وطنيا" بكل المقاييس..

عباس، لم يكتف بمحاولة "خطف نصر القدس"، بل ذهب ليكمله بخطاب انهاء "الأمل الوطني" في أي مصالحة وطنية، وأعلن تكريس الإنقسام خيارا "أبديا" ما دام يحتل منصبه، واختار اقامة كل "الجدر العازلة" مع قطاع غزة، ولم يقف هنا بل مارس أكثر أشكال "الخديعة السياسية" عندما تحدث عن الاجراءات المالية وكأنها لعقاب حماس، وليس لكل من لا يبايعه في تهويده للبراق، وموافقته على انهاء وحدة المشروع الوطني..والظريف أن عباس اعترف أن قيادة حماس

وحماس وأعمالها لم تتأثر بقراراته المالية، فمن يعاقب اذا عباس بتلك القرارات التي تعتبر جريمة حرب يجب ملاحقته عليها..

خطاب عباس يوم السبت 5 أغسطس (آب) 2017، نقطة فاصلة في فصل مكونات المشروع الوطني، وترسيخا لقراره بتهويد البراق..

سلاما لكل ما يسمى مصالحة ما دام عباس مختطفا موقع الرئاسة..فبعد الخطاب ليس كما قبله..ومعركة الدفاع عن المشروع الوطني باتت تفرض سبلا وأدواتا غير التي كانت قبله..تلك هي البداية المفترض ان تكون..فهل تبدأ "حركة إنقاذ بقايا المشروع الوطني" قبل أن يتم قبره لصالح مشروع تهويدي بدأ يتسلل لجسد الضفة والقدس لبناء "يهودا والسامرة" على حساب أرض فلسطينية خالصة..

ملاحظة: أن يسقط عباس اسم الخالد أبو عمار وهو يتحدث عن شهداء القدس هي رسالة لدولة الكيان، ان شعار "عالقدس رايحيين شهداء بالملايين" ذهب مع الريح..الحقد على الخالد يفوق كثيرا ما تخيله الإنسان..

تنويه خاص: أن تأتي فعاليات القدس مقر"المقاطعة" شكل مشهدا مسرحيا، خاصة وانه لم يشارك أي من أعضاء مركزية فتح أي فعالية بالقدس لا خلال المواجهة ولا بعدها.. هم يعرفون السبب جيدا لما غابوا!

"رزمة انهاء الإنقسام"..والتنفيذ المتوازي!

كتب حسن عصفور، في حركة "مفاجئة"، اقدمت حركة حماس بالضفة المحتلة على ارسال وفد "سياسي" لزيارة الرئيس محمود عباس، زيارة حملت بعدا إنسانيا للإطمئنان على صحته، وبعدا سياسيا عله يحرك "مياه راكدة وصلت الى مرحلة العفن" في ملف الشان الداخلي..

وكان الاستقبال للوفد الحمساوي من الأنشطة النادرة للرئيس عباس منذ اعلان مرضه، رغم التحفظات لتحديده، ما يؤشر أهمية الزيارة، وبالتالي ما قد يمنحها بعدا مضافا بأن يكون لها "مفعول خاص"..

ورغم عدم مشاركة أي مسؤول فتحاوي مركزي في اللقاء، الأمر الذي قد يفسره البعض بان "الزيارة" لن تخرج عن "طابعها الإنساني"، ولا يجب تحمليها ما ليس بها، لكن المسألة تفتح باب التكهنات في وجود "فرص" لكسر "جدار الغربة السياسية" القائمة بين فتح - المؤتمر السابع وحماس، ومن أجل تنفيذ ما تم الاتفاق عليه في ملف "إنهاء الإنقسام" وصياغة مصالحة وطنية حقيقة في ظرف حساس ودقيق..

ومن باب التحديد، نقطة الانطلاق تبدأ من الرئيس عباس، فهو وحده دون غيره، الذي يمكنه أن يعيد الروح لمسار تنفيذ الاتفاقات التصالحية كافة، وينهي أخطر ملف تعرضت له القضية الوطنية في السنوات الأخيرة، ومنه أيضا، تبدأ رحلة حماية المشروع الوطني الفلسطيني، فدونه لا أمل مطلقا بهزيمة المشروع التهويدي، مهما تغزل البعض بهذا الجانب أو ذاك، وتستر البعض "العاجز" بمنجز أهل القدس "المؤقت"، ما لم يتم التراجع النهائي عن موقف قيادة فتح - المؤتمر السابع بخصوص "تهويد البراق"..

مفتاح الحل يبدأ من طرف الرئيس عباس، وهذا لا يعني انه المسؤول وحده عن "النكبة الوطنية القائمة"، لكنه بحكم منصبه من يملك القدرة على الطلب رسميا من الشقيقة الكبرى مصر، ان ترعى لقاءا وطنيا شاملا لبحث "آليات تنفيذ الاتفاقات"، دون شروط مسبقة، ومن اللقاء تبدأ حركة "فكفة العقد الحقيقية والوهمية"، ويكون البند الأول في اللقاء اعلان حماس التخلي الكامل عن أي ترتيبات قائمة في قطاع غزة تمثل "مؤسسات موازية"، وتعتبر كل ما كان فعلا مؤقتا لسد فراغ إداري وليس خلق بديل لسلطة أو جهاز تنفيذي رسمي..ومعها تعلن تشكيل حكومة وحدة وطنية تخلو كليا من كل وجوه الأزمات، بشخصية فلسطينية مقبولة من كل الأطراف..

ولأن الحكومة هي النقطة الأكثر سهولة في أزمة الوضع الفلسطيني، فلا بد من تحديد أسس المرحلة القادمة، بكل مكوناتها السياسية والإجرائية، وأن ننتهي من مرحلة الكلام العام والتبسيطي ايضا، فالبعد السياسي للإتفاق هو الجوهري، وليس آلية التنفيذ، ولعل عدم تحديده هو من عناصر الفشل، الى جانب عوامل أخرى، اغلبها غير فلسطيني..

ومن حيث المبدأ يجب الانطلاق من اعتبار قرار الأمم المتحدة رقم 19/ 67 لعام 2012 حول قبول دولة فلسطين عضوا مراقبا، كقاعدة للبرنامج السياسي المشترك، ومنه يتم تحديد عناصر الرؤية السياسية كافة، وكذلك "رزمة الانتخابات"، لرئيس دولة فلسطين، وبرلمانها، وأيضا لمنظمة التحرير ومؤسساتها..

الكف كليا عن الحديث عن أي انتخابات لمجلس انتقالي كما التشريعي، فهذه مرحلة إنتهت بما لها وعليها، وتترك لمرحلة لاحقة لتقييمها ضمن حركة التقييم السياسي لتاريخ الحركة الوطنية، وهذا يتطلب وفورا:

*اعلان دولة فلسطين وفقا لحدود نص القرار الأممي في الضفة والقدس والقطاع..

*وقف التعامل بالإعتراف المتبادل بين منظمة التحرير واسرائيل، الى حين الاعتراف المتبادل بين دولتين.

*تعليق العمل بكل الاتفاقات السابقة، بعد الانتهاء منها زمنيا وسياسيا..

*اعتبار قطاع غزة نقطة الانطلاق لبناء مؤسسات الدولة الى حين استكمالها في القدس الشرقية عاصمة الدولة وفي الضفة المحتلة، دون أي اعتراف بأي عملية ضم غير قانوني..

* الطلب من الجمعية العامة للأمم المتحدة تفعيل قرارها حول دولة فلسطين..

*الطلب من الجامعة العربية استكمال عملية الاعتراف بالدولة بالذهاب الى مجلس الأمن لتنفيذ قرار الأمم المتحدة، ضمن الفصل السابع، مرهونا بموقف عربي يضع أمريكا دون غيرها أمام خيار "المصالح المتبادلة"، في ظل توازن قوى جديد" لروسيا دور مركزي به..

تلك هي مفاتيح رزمة الحل الوطني، لو كان هناك "قرار وطني" بإنهاء الانقسام وطي صفحة النكبة الثالثة..أما الإستمرار في حالة "الاشتراط المتبادل"، والبحث عن تنفيذ متتالي فلن يجلب سوى مزيدا من الأزمة، وبالتالي تمرير مشروع تهويد غالبية القدس والضفة وعمليا فصلها عن قطاع غزة..

لعبة التنفيذ المتتالي ليس حلا، بل هروب من الحل، آن أوان نهايتها لو أريد حلا..ومن يرفض ذلك يجب تعريته وطنيا، والبدء بتشكيل تيار سياسي يعيد الاعتبار كليا للمشروع الوطني بعيدا عن "مصيدة حزبية"..

ملاحظة: اعتذار حركة فتح عبر زيارة وفد منها برئاسة محمود العالول الى قيادة الجبهة الشعبية، خطوة سياسية تستحق التقدير، تلك هي فتح التي مثلت "رافعة" للثورة وتدرك قيمة فصائل الثورة بعيدا عن "المتسلقين"..

تنويه خاص: فضايح ترامب باتت مسلس لا ينتهي..مش ملحقين ننشر..لازمها محضر من نوع خاص..يبدو أنه بدأ يترنح ما لم يكن هناك عمل إنقاذي حربي!

رفعت السعيد..وأظلم بعضا من وجه "المحروسة" برحيلك!

كتب حسن عصفور/ عندما وصل خبر عاجل يقول "وفاة د.رفعت السعيد"، شعرت أن ما وصل ليس سوى حركة طفولية لا أكثر، ليس هروبا من قدر لا بد منه لكل حي على وجه الطبيعة، إنسانا أو غير إنسان، فتلك نهاية حتمية، فلا خلود لبشر أو كائن حي، لكن الخبر لم يكن ضمن سياق الحساب الإنساني، لشخصية تعتقد دوما أنها تملك من "القوة والقدرة"، ما يمنحها بقاءا يختلف عن الأحياء الآخرين..

رفعت السعيد، لم يكن يوما شخصا كغيره، وربما لن يكون كما رفعت شخصا، ليس بكونه "معجزة" بل لكونه "ظاهرة إنسانية مركبة - معقدة"، إمتلكت صفات قد تكون "موسوعية" في مختلف جوانب حياة الإنسان، مناضلا وهو في سن الطفولة بالمعني العمري، قد يكون أصغر من عرف طريق السجن في ظل حكم كان أمل الأمة العربية، حكم الخالد جمال عبد الناصر، سياسيا مرنا الى درجة تصعب معها حدود المعرفة اللاحقة لما سيكون، مفكر واسع المعرفة شمولي الرؤى، حاد كحد السيف دفاعا وعرضا لفكره، لا يناور لا يساوم فكرا، بقدر مرونته الهائلة المساومة في السياسة..

كاتب "متعدد الرؤوس"، مؤرخا، صحفيا، سياسيا، فكرا وأدبا، ولا أعتقد أنه ترك مجالا من مجالات المعرفة لم يكن له به إسهاما، وليس مرورا عابرا، بل حضورا فاعلا..كان ناشطا حزبيا من طراز خاص، اختار "الشيوعية" فكرا وممارسة وسلوكا، ترفع في الدفاع عنها تواضع بلا حدود لنشر مضمونها، لم يذهب يوما عند صياغة رؤياه لإرضاء حاكم، ولا لارضاء قادة، تعامل مع ما يرى أنه "الصواب"، يتراجع عند إدراك الخطأ دون "رهبة الصغار"..

يعلم وعلم، أن القيمة ليس بالترفع "الشكلي" غرورا، بل بخدمة من إخترت أن تخدم شعبا أو بعضا من شعب، إنحاز لفقراء الشعب دون أن يكون "فقيرا" بالمعنى الإقتصادي، لكن الإنسان به قاده الى حيث خيار غالبية الشعب والأمة، إنتقى فكر التحرر والتقدم والثورة، وصياغة مستقبل بعيدا عن الظلم والظلامية..

قاتل الظلامية، حيثما وجدت، متأسلمة أو غيرها، لم يتنازل عن فكرة بل ساوم على موقف، معادلة كان رفعت السعيد سيدها، كثيرا ما أربكت أصدقاؤه قبل خصومة..

رفعت السعيد، كان حاضرا بقوة المفكر والسياسي في فلسطين القضية ومواجهة الصهيونية الغازية، مع الزعيم التاريخي في مصر واليسار خالد محي الدين، صنعا بيتا لفلسطين، القضية والشعب والزعيم الخالد ياسر عرفات، في فترة هي الأحلك من فترات مصر، العهد الساداتي، خاصة بعد كمب ديفيد، كان مقر "التجمع" بيتا لفلسطين، عندما حاول النظام حصارها، وكان التجمع صوتا لفلسطين يوم أن حاول إعلام النظام إغلاق صوتها..

رفعت السعيد، ليس إسما رحل وإنتهى المشوار، جسدا إختار أن يجلس بعيدا ضاحكا بتلك الضحكة التي لم تفارقه إلا لحظات نادرة، يوم ان رحلت رفيقة العمر والدرب والفكر ليلى الشال، وسارع اليها ليجاورها بعد أن قال وداعا يا مصر ويا رفاق ويا أحبة.. مساء الخميس 17 أغسطس 2017 ..قالها رفعت السعيد، سلاما يا أصدقاء!

يا رفعت كم كسرت بي، أعترف، وكم زرعت بي روحا تقاتل دون كلل، وأن طريق الإحباط، مهما كان سواد الظلامية ليس سوى طريق الهزيمة..فلا نصر لمحبط..التفاؤل طريق النصر..قاتل لتنتصر وتفاءل لتعرف كيف تقاتل..

سلاما يا إستاذ..سلاما يا رفيق..سلاما يا صديق..سلاما يا رفعت..لن أقول سافتقدك فتلك الحقيقة المرة، لكنك ستبقى معي دوما فكرا تاريخا ممارسة مرشدا ناصحا..ومقدمتك لأول كتبي هي شهادتك لي التي سأحتفظ بها شهادة لا بعدها شهادة..

رفعت ..سيظلم بعضا من وجه"المحروسة" برحيلك ..سلاما يا أعز الناس!

"صفقة سلام..وتاريخية"..كيف ذلك يا "مجاهد"!

كتب حسن عصفور/ ليت من خرج من "قيادة فتح" عشية لقاء محمود عباس ومندوب ترامب للتفاوض كوشنر، ان يعيدوا بعضا مما قالوه فقط، وليس كله، كي يدرك الشعب الفلسطيني، كمية "المهزلة السياسية" التي يخزنها المشهد الراهن، في "الزمن العباسي"..

تطوع عدد من "الشخصيات الأهم" في الحركة التي تقول أنها "تقود الوضع الفلسطيني"، ان كل ما سيكون ليس سوى محاول أمريكية غير مجدية، وممارسة "ضغط على الرئيس للقبول بـ"صفقة حل إقليمي" مرفوضة، وأن "الرئيس المجاهد" لن يقبل وسيرفض وسيقلب الطاولة على رؤوس الجميع!!

هكذا "وعدت تلك المسميات القيادية" في فتح - المؤتمر السابع، حتى أن نائب رئيسها، ذات اليوم وقبل ساعات محدودة من لقاء عباس - كوشنر، أعلن رفضا قاطعا للموقف الأمريكي وما ستقدم..ولن يكون هناك أي شئ الا بعد الاستجابة لـ"الشروط الفلسطينية"..وال مرة واحدة!

والآن، وبعد أن اعلن محمود عباس، بذاته، تصريحات شكر فيه "جهود الرئيس ترامب وفريقه" والتأكيد على الإستمرار سوية في العمل من أجل إنجاز "صفقة سلام تاريخية"، لم يعد هناك ممكنا الحديث عن "مؤامرة" تحاك ضد "الرئيس المجاهد" الذي قال تصريحا تطوعيا فاق ما طلبه منه قبل اللقاء قوله، مقابل "تطمينات" لم تعلن بعد..ولم يذكر "شرطا فلسطينيا واحدا مما تحدثوا عنه"!

بيبي نتنياهو، رأس الطغمة الفاشية الحاكمة في تل أبيب، أعلن قبل عباس بساعات، مع كوشنر، أن "السلام في متناول اليد"، دون أن يحدد أي يد يقصد، تلك التي تأتي من رام الله متوسلة، أم يد تبحث عن "يد من وراء الظهر الفلسطيني"، وأيضا لم يحدد ملامح "ذلك السلام الذي بات قائما"..

ودون، إجهاد للعقل، فكل ما هو قائم سياسيا محليا أولا وعربيا ثانيا ودوليا، لا يضع المسار السياسي وفقا لـ"هوى نتنياهو" و"سلامه في متناول اليد"، وبالقطع ليس كما قال محمود عباس "صفقة تاريخية"، فلا فلسطينيا هناك ظرف موضوعي أو عملي لعقد أي تسوية مع طرف عباس، كونه لا يملك القدرة على التوقيع على أي صفقة كما يتحدث، ليس فقط بحكم الانقسام، وعدم قدرته على السيطرة على قرار وطني (تجاهل مستقل)، بل لأن أي تسوية تتطلب أن يكون قطاع غزة ضمن تلك "الصفقة التاريخية"، خاصة وأن "حماس" لم تعد طرفا سياسيا فحسب، بل لديها "ترسانة عسكرية" لا يمكن لأي تسوية أن تحدث دون علاجها..فهل يمكن لعباس أن يتفاوض نيابة عن حماس (إلا أذا لديه تطمنيات قطرية - تركية وغيرهما بذلك، وأن قيادات حماس ستقف معه في طريق الانجاز المقبل)!

أما مضون أي صفقة قادمة، فلن يكون سوى "صفقة تاريخية ضارة بكل مضمونها على الشعب الفلسطيني" فعناصرها تحت أي ظرف راهنا، ستكسر جوهر المشروع الوطني الفلسطيني لصالح مشروع تهويدي في الضفة والقدس، مع إعتراف رسمي من قبل فريق عباس ومن يوافق معه على أي "صفقة" بتهويد المسجد القدسي الشريف، وفتح الباب لتقاسم حرمه المقدس، في البراق الحائط والساحة، لإعادة بناء "الهيكل المزعوم"، مع ما يرافق ذلك من اعادة عرض الفكرة الشارونية التبادلية القديمة "بعض من المثلث بقسم هام من الضفة" لتعزيز "يهودية اسرائيل"..

الى جانب "ترتيبات أمنية إقليمية" سيكون الطرف الفلسطيني فيها "شكليا"، وليس مؤثرا خاصة بعد أن طالب عباس في وقت سابق بقوات أمريكية تكون مسؤولة عن الأمن في الكيان الفلسطيني المنتظر..

يحق لعباس أن يجتهد لكي يحافظ على ما بقي لديه من "سلطة اقل من محدودة"، كما ان تكون نهاية العهد خارج أي عملية "غدر شخصي له" من قبل نتنياهو وحكومته، خاصة وأن لديهم ما يستحق "الخوف منه"..

لكن الحديث عن "صفقة سلام" و"تاريخية" ليس سوى إنعكاس لقمة "المسخرة السياسية" والاستخفاف بالشعب الفلسطيني، وتكشف أن المسألة لدى محمود عباس لم تعد بذي صلة للواقع الفلسطيني، وأن حساباته بدأت تتجه لـ"التناغم" مع بعض "الحسابات الإقليمية" في ظل "مناورة أمريكية" لم تعد مجهولة..لترتيبات إقليمية بعد التطور السوري، وقبل قدوم الممثل الروسي لافروف الى المنطقة..إستخدام "مؤقت" لغاية غير شريفة!

الانقلاب العباسي من "الإحباط المطلق" الى "التفاؤل المطلق" ليس سوى تعرية كلية للواقع القائم، تخبط وتيه وسرحان، وقبلها لا مسوؤلية الكلام والموقف..عمليا يمكن القول "سقط القناع" تماما عن إدعاءات فارغة!

ملاحظة: أطلق اعلام فتح على نائب رئيس حركة فتح - المؤتمر السابع، محمود العالول "نائب القائد العام"..المسى كان للقائد التاريخي الشهيد "أبو جهاد الوزير" وتكملته نائب القائد العام لقوات الثورة الفلسطينية..لما شطبت قوات الثورة من "مسمى محمود"!

تنويه خاص: تحدث مسوؤلين سعودين مع عباس قبل لقاء كوشنر، فكان "التصريح العباسي المثير"..بعد اللقاء اتصل عباس مع السعودي كأنه يقول له "كيف عجبتك"!

صمت أمريكا على قمع الحريات في سلطة عباس..لما؟!

كتب_حسن_عصفور/ ساعات قبل وصول الوفد الأمريكي الخاص بعملية "السلام" الى القاهرة، أعلنت الخارجية الأمريكية عن قطع 290 مليون دولار من المساعدات التي تقدم الى مصر، بذريعة "إنتهاك" مصر لحقوق الإنسان، وكادت أن تحدث تلك الخطوة "توترا كبيرا" بدأ باعلان الغاء لقاء وزير

الخارجية المصري مع الوفد الأمريكي قبل التراجع عن ذلك، دا\ون توضيح سبب التراجع..

بعيدا، عن "الذريعة الأمريكية" وحقيقة ما ذكرته في مسببات قطع ذاك المبلغ الكبير من مساعدات مقرة ما بعد اتفاقية كمب ديفيد، فالسؤال هل حقا تستخدم المساعدات الأمريكية لـ"ترسيخ" قيم حقوق الانسان حيثما تقدم واشنطن مساعدات، وهل فعلا ترتبط تلك المساعدات بتلك "القيم الإنسانية"، وما هي "الحقوق الخاصة" التي تعترف بها أمريكا لتقوم بـ"عقاب" من ينتهكها..

دولة الكيان الاسرائيلي، خارج أي مقارنة، وبعيدا عن لما ولماذا لا تحاسبها أمريكا، رغم انها ترتكب جرائم حرب فاقت كل دول العالم، ولولا جبن محمود عباس ما بعد حرب 2008 ضد قطاع غزة، لأصبح تقرير غولدستون شهادة نيابة عامة لمحاكمة الكيان بجرائم حرب، لكنه المحامي عباس قام بحرق التقرير، ما سمح للكيان الهروب من العقاب بمساعدة "صديق أمين إسمه محمود"..

ولكن، الإدارة الأمريكية تعلم يقينا وبتفاصيل كل قرارات محمود عباس التي لا تنتهك حقوق الإنسان فحسب، بل ترتقي لأن تصبح "جرائم حرب" ضد الإنسان، تتمثل في قطع رواتب عشرات آلاف الموظفين العاملين والمتقاعدين، دون اي سند قانوني أو محكمة أو تهمة معلنة، سوى "مزاج الحاكم بأمر الغير" وتقارير أجهزة أمنه، التي انتقلت من العمل لصالح شعب الى كيفية نسج مؤامرات لخدمة شخص..

عباس، وأمريكا على علم، قام بإحالة آلاف الموظفين في قطاع غزة الى "التقاعد المبكر" بغير وجه حق..

عباس وليس غيره، من طالب دولة الإحتلال بالعمل على حصار قطاع غزة بشكل رسمي عبر رسائل معلنة، وطالبها بوقف تمديد القطاع بالكهرباء والوقود في صيف هو الأسوء منذ عشرات السنين، دون أي اهتام بما يعني ذلك على حياة الإنسان في القطاع..

عباس، دون غيره من حاصر آلاف المرضى في قطاع غزة، وجعله عرضة لإنتظار "الموت الرحيم" نتيجة قرارات منع علاج أهل القطاع، في ممارسة لم يقدم عليها اي حاكم فرد أو دكتاتور من بلاد خارج النص العام..

عباس، يتفنن في البحث عن طرق استمرار "خنق " قطاع غزة بمن فيه، دون اي وخزة ضمير..والفضيحة الكبرى أنه يمارس ذلك علانية ويفتخر هو وزمرته التي أصابها فساد الروح قبل العقل والضمير..

أمريكا على علم بما هو أكثر من "جرائم عباسية" ضد حقوق الانسان، وقمع ومطاردة وملاحقة كل من لا يقبل سلوكا عباسيا، وفسادا بات سمة من سمات حكمه، وأصدر قانون خاص لمطاردة كل صاحب موقف أو رأي، اسماه قانون "الجرائم الإلكترونية" كي يصبح "سلاحا" لمطاردة من تراه أجهزة عباس الأمنية ليس "عباسيا بما يكفي"..

عباس، الغى القانون الأساسي (الدستور) واستبدله بمراسيم تصاغ وفقا لهواه الخاص، وهي جريمة قانونية تكفي وحدها للإطاحة به، ليس لكونه تغول على السلطات بمراسيم، بل لأنه ألغى الحياة الدستورية وجمد كل قانون ليس كما يشتهي..

تفاصيل الانتهاكات العباسية لحقوق الانسان بلا حصر..وبعضها فقط كان كافيا لملاحقته قانونيا، وتقديمه لمحكمة شعب تصدر بحقه ما يستحق حكما قاطعا، بعد أن تجرأ بمس رواتب الإنسان ليضيفها الى "خزينة الفساد وآكل السحت"..

ولأن أمريكا، ترى في عباس وزمرته "فرصة ذهبية" لتحطيم المشروع الوطني الفلسطيني تمثيلا وكيانا، فهي لن تتساءل يوما عما يفعل ضد الإنسان وليس ضد حقوقه فقط..وكأنها باتت تعامل عباس وزمرته ببعض "دلال" تعاملها مع الكيان في هذا الجانب تحديدا..

أمريكا تعلم أن أفعال عباس باتت "جرائم حرب"، ولكنها لن تقف عند اي منها، بل ربما تشد على يديه، ان ارفع قبضتك "الصلبة" ضد من يقف في طريق مسارك الذي هو بات مسارا مرغوبا ومقبولا للأمريكان وبني صهيون..

حقوق الإنسان منذ زمن بعيد ليس سوى ورقة إستخدام لدى الإدارة ألأمريكية..اي إدارة، لذا ليس بذي قيمة ما فعلت ضد مصر لأنه قرار سياسي ليس أكثر، عله يربك ما تقوم به من إعادة الاعتبار للدور الأقليمي المصري، ويبدو أنه ايضا "عقاب" أمريكي بطلب عباسي ردا على "تفاهمات مصر" الأخيرة حول قطاع غزة..

ومع ذلك، لن يسقط الإنسان الفلسطيني حقه في مطاردة "المجرم" مهما تحصن بحصون غير وطنية..حق المواطن لن يسقط بالتقادم أبدا وهناك من سيدفع الثمن مهما تأخر الزمن!

ملاحظة: ولأن المهزلة عند "الفرقة العباسية" بلا حدود، يخرج عليك "الولد الذهبي" رامي مطالبا الاتحاد الآوروبي برفع الحصار عن قطاع غزة..من اين لك كل هذا "الذكاء" ..بس بجد أثبتت أنك "خير خلف للراحل قريبا"!

تنويه خاص: تتزايد حركة موت الأطفال في قطاع غزة بأسباب مختلفة..ظاهرة تستوجب التفكير..هل هناك ما يثير الشكوك أنها جرائم مع سبق الإصرار أم عامل غيرها..مطلوب عمل مش تعداد كم طفل مات!

فتح تقرر: "مبادرة عباس" أو "إشربوا البحر"!

كتب حسن عصفور/ احسن د.عاطف سلامة، بأن إختصر "موسم عرض مبادرات المصالحة" برسم كاريكاتيري وكأننا في مباراة لكرة الطائرة، كل يقذف بها نحو الآخر، دون أن تجد لها مكانا وتبق حائرة بين اللاعبين..

وصف ربما إختزل المشهد بكامله، وليت أهل البحث عن "كلام تصالحي" يمعنون النظر جيدا فيما قاله د.سلامة برسمه المبدع، في وصف حالهم..

لم تأت حركة الرسم من فراغ، بل جاءت تكثيفا لما تم عرضه في "سوق الرغي الوطني"، في ساعات متلاحقة، يثير كم وصلت حالة البؤس السياسي في بلادنا، بحيث ان هذا لا يقرأ لذاك، ولا يقف امام ما قاله من سبقه، كل يفكر بأن يقال "مبادرة فلان وعلان"..

في الأيام الماضية، عرضت فتح - المؤتمر السابع بلسان رئيسها محمود عباس ما قالت أنه "مبادرة سياسية" لإنهاء الانقسام، أرسلتها الى حماس ونتظر "منها الجواب"..

جوهر "مبادرة فتح - عباس" يمكن اعتبارها رؤية "إملائية - شرطية"، تبدأ بأوامر عباسية، "إفعلوا كذا.." وتنتهي بفعل "حسن النوايا" سنعمل على الرد بكذا..منطق لا يمكن لأي حركة سياسية "وازنة أن تقبله" سوى أن لا تكون مالكة من أمرها شيئا، وما لها سوى انتظار نهاية الشهر كي لا تتوقف "موازنة الصندوق القومي"، وهذا صفة حماس بريئة منها..

فتح ومن خلال ردها تؤكد انها لا تقيم وزنا لأي من قوى وفصائل سوى لحماس، رغم كل "الإدعاء الكاذب" بأنها حريصة على "الشراكة مع فصائل العمل"، لكنها واقعيا لا ترى بأي منها "شريكا" سوى حماس، تبحث عنها في كل تفاصيل حركتها اليومية..

عمليا، هناك مبادرات حديثة، منها لشخصيات، او ما يقال في سوق "العمل السياسي" وصفا بـ"نشطاء"، الى جانب مبادرة يمكن اعتبارها الأكثر قيمة وطنية سياسية"، مبادرة "نداء القدس" أو المائيتن شخصية وطنية، حيث تقدمت برؤية أقرب الى التماسك العام، ونجحت في وضع "مفاصل هامة"، لو كان هناك رغبة وأمل بإنهاء الانقسام، وأن مقاليد القرار بأيدي أطرافه، أو تحديدا بيد طرفيه، فتح وحماس، وليس محكوما برابط "خارجي" كل بسببه..

مبادرة "نداء القدس"، وضعت حدا دقيقا أقرب الى التنفيذ المتوازي لكسر "شروط اللعبة الانقسامية"، الدائرة منذ سنوات، ولو أريد حقا البحث عن نهاية للإنقسام، لأعلنت كل الأطراف اعتبارها "مبادرة القاسم المشترك"، للبدء في وضع آليات الخروج من "النكبة الثالثة"..

المبادرة تتعامل مع الحساسية السياسية بدقة عندما تتحدث عن "العقد المعطلة"، بطريقة عملية، لا تقفز عنها، وأيضا لا تصنع منها "عقدا مضافة".

النداء دعا حركة "حماس" لحل اللجنة الإدارية في غزة، بالتزامن مع إلغاء الإجراءات العقابية التي اتخذتها السلطة الوطنية تجاه قطاع غزة، اضافة لدعوة

الرئيس أبو مازن البدء بإجراء المشاورات لتشكيل حكومة وحدة وطنية، واستئناف عمل اللجنة التحضيرية للمجلس الوطني و بما يضمن مشاركة جميع القوى في صياغة القرار الوطني و تحمل مسؤولياتهم الوطنية داخل المؤسسات الوطنية الجامعة في إطار م ت ف ، و دعم واسناد المقاومة الشعبية.

ودعا النداء "لتطبيق عناصر المبادرة رزمة واحدة"

هذا تلخيص مكثف لعناصر "نداء القدس"، وهي تسمية تستخدم للمرة الأولى بوحي من المعركة الوطنية التي جسدها أهل الدس في مواجهة المحتل وإجراءاته الأخيرة، عل التسمية تمثل "حافزا توحيدا"..لكن فتح تجاهلت كليا هذا النداء الأهم لإنهاء الانقسام، الذي ينهي "منطق الإملاءات"، غير المقبول، والمعلوم جيدا أن قبول "الاملاءات" يكون من طرف مهزوم هزيمة لا تسمح لها بقراءة نص الاملاءات، وحتما حماس ليست بهذا المشهد السياسي لتوقع هكذا توقيع..

رد فتح، عبر بيان غير منسوب لجهة أو لناطق، او مسؤول يوم 3 أغسطس نشرته وكالة عباس الرسمية "وفا"، جاء بمثابة طي صفحة "التفاؤل النسبي التي آثارتها زيارة وفد حمساوي في الضفة لعباس"..وأيضا "نداء القدس"..

اكدت فتح في بيانها " أن المبادرة الوحيدة المعقولة والمطروحة هي مبادرة الرئيس محمود عباس، داعية حركة "حماس" لقبولها كما هي دون مراوغات وتكتيكات غير مقبولة".

الطريف أن هذا التصريح غير المحدد جهته، جاء بعد تصريح من أحد ناطقيها ردا، ثم مسؤول ملف الحكي مع حماس، ويبدو أن كلام الاثنين لم يرض من يمسك بمفتاح الحل والربط، فأصدر ذلك البيان "الاستهبالي" ليضع حدا لكل الكلام: إما تنفيذ "الإملاء العباسي أو إذهبوا للبحر"..

فتح لم ترد على حماس فحسب بل ردت على كل المبادرات، بقولها " أن المبادرة الوحيدة المعقولة والمطروحة هي مبادرة الرئيس محمود عباس"..

هنا انتهى الكلام..والآن هل تبدأ حركة شعبية حقيقية بكسر حاجز الرهبة والاستجابة لـ"نداء القدس" من قبل " جميع ابناء وبنات شعبنا وقواه الحية في

الوطن والشتات للانخراط والمشاركة في اوسع حراك شعبي وجماهيري للضغط لانهاء الانقسام واستعادة الوحدة".

هذا هو الخيار الوحيد الباقي لحماية ما يمكن حمايته من مشروع وطني..التحرك الشعبي الشامل لاسقاط الانقسام والمنقسمين..

ملاحظة: سخرية غلاف أشهر المجلات الأمريكية "نيوزويك" من رئيس أمريكا ترامب، ماذا كان سيكلفها لو أنها فعلت 1% من سخريتها تلك برئيس "بقايا السلطة" في رام الله..فكروا بس بصوت واطي!

تنويه خاص: "بيبي نتنياهو" يبدوا أنه من "صنع الوقاحة"..رده على فضائح الفساد المتلاحقة تكشف كم هو شخص خارج النص الانساني، لكنه متوافق جدا مع نص حكام كيان فاشي!

كشف "فساد نتنياهو"..ماذا عن حكام "بقايا الوطن"!

كتب حسن عصفور/ تتسابق وسائل الاعلام الفلسطينية كافة، رسمية وشبه وخاصة، في نشر تفاصيل التفاصيل المتعلقة بقضية "فساد نتنياهو وعائلته" زوجة وأبناء، ويكاد الفلسطيني أن يلم بكل مناحي سلوك رئيس وزراء دولة الكيان وتصرفاته الشخصية - الحياتية، قبل السياسية التي بات يعلمها علما يقينا..

وكتب عشرات المقالات عن ذاك الفساد، ومصير نتنياهو لاحقا والذي بات غارقا به، ما قد يكون مقدمة عملية لإسقاطه، وقد تكون نهايته السياسية والى الأبد، ومن بين من كتب من يلتصق بمؤسسة الرئاسة الفلسطينية التصاقا وثيقا، بل ويعمل لديها أو بأمر منها..

ومع أن دولة الكيان، تزخر بفساد، كثيرا منه قد لا يظهر الى العلن، وقليله يطفو، ولكن ما يطفو يمثل أهمية في إدراك أنه لا يوجد "محرمات" أو خطوط حمر في التعامل مع بعض "الملفات الساخنة"، وسبق ان، دفع رؤوساء حكومات سابقيين في الكيان ثمنا لفساد أو استغلال نفوذ، آخرهم أولمرت قبل أن يلحق به نتنياهو ومعه أسرته ربما.

لسنا في وارد البحث عن فساد فاسد سياسي، عمل منذ توقيع منظمة التحرير مع حكومة رابين على اتفاق أوسلو 1993 بكل السبل "شراكة" مع المجرم شارون لاسقاط الاتفاق واغتياله واغتيال موقعيه، لكن الأهم هو ذاك الدرس في معنى المحاسبة، او المساءلة، رغم انه لا زال في منصبه كرئيس للوزراء، ويقوم بكل مهامة الرسمية دون أن يخرج من يقول أن ذاك يمثل إهانة لدولة أو حكومة أو مسؤول..

لنتخيل المسألة بشكل آخر، أن يجرؤ صحفي فلسطيني ويطالب النائب العام (افتراضا انه نائب عام مش خاص)، بكشف حساب عن ثروة أبناء الرئيس محمود عباس قبل تسلمه المنصب، وبعد تسلمه، وهل هناك متابعة لنمو الثروة لهم، شركات وأموالا سائبة ام لا، وهل حقا أن ياسر محمود عباس إشترى حصة الوليد بن طلال في فندق "فورسيزون"، وتمت الصفقة في رام الله خلال زيارة الوليد لها، وما هو حجم ثروة النجل الأصغر طارق محمود عباس، وهل هناك استغلال نفوذ أم هي "ثروات طبيعية" في سياق حقهم كمواطنين بالعمل والتجارة ومراكمة الثروة..

بالتأكيد، هناك ملفات ألاف من الأوراق يمكن بحثها فقط عند أبناء الرئيس وغيرهم من مسؤولي أجهزة أمنية ومدنية، ولو فتح الباب جيدا لملاحقة ما يقال عنه فسادا واستغلال نفوذ وعمليات توظيف خارج القانون لوصلنا الى ضرورة حكم قطعي بمصادرة كل ما لهم واعتقالهم ورميهم بالسجن الى ولد الولد..

هل من حق الصحفي أو وسائل الاعلام أن تتساءل عن وثيقة تم تداولها مؤخرا، حول قيام هيئة الرقابة التي يرأسها رفيق النتشة، عفكرة يحتل منصبه خلافا للقانون كنموذج لفساد سياسي - قانوني، بتقديم كشف حساب للرئيس عباس عن فساد وزيره حسين الشيخ واستغلال نفوذه وكتب عليها عباس بخط يده للحفظ، وهل للحفظ تعني أنه "شريكا" له فيما تقدم..

هل من حق الصحفي ووسائل الاعلام مطالبة صندوق الاستثمار ورئيسه محمد مصطفى تقديم كشف حساب علني للشعب، او لجهة خاصة، عن رواتب شخصيات سياسية تكلف مئات آلاف الدولارات، وعن الوسائل الاعلامية التي يقدم لها أموالا بخلاف القانون..

هل من حق الاعلام مطالبة النائب العام أن يكلف فريقا خاصا لملاحقة كشف "صفقة الاتصالات" مع السلطة، والتي يقال أنها أكبر صفقة فساد خلال السنوات الأخيرة..ولماذا أشرفت الرئاسة على هذه الصفقة دون غيرها..

هل من حق الاعلام أن يسأل عن مناصب أمين سر فتح والأموال التي يتقاضاها منها، رغم انه مسؤول لتنظيم يفترض به التفرغ، ولا يحق له التكسب من عمل حكومي..هل يعرف النائب العام ما هي مناصب جبريل الرجوب الحكومية وغير الحكومية، وما صلتها بالقانون..

بالتأكيد، هناك مئات من قضايا كهذة تعرفها مؤسسات السلطة، لا تجد من يسأل أي منهم سؤالا، حتى وصل الأمر بوزير أن يسافر سياحة على حساب الموازنة العامة، وكأنه حدث عادي جدا، مع أن رابين رئيس وزراء الكيان العدو تم محاسبته على ما هو أقل من ذل بكثير..

الحديث هنا مقتصر على جانب من الفساد، وليس الفساد بكل أشكاله، خاصة السياسي منه..

فتح ملف الفساد في مؤسسات السلطة هو الدرس الذي يجب أن يستفاد من مطادرة نتنياهو، وليس غير ذلك، فنتنياهو بالنسبة لشعب فلسطين هو "فاسد سياسي" مجرم حرب يجب مطاردته وارساله الى المحكمة الجنائية الدولية..

هذا ما يستحق النقاش بأثر ملاحقة نتنياهو وإسرته، فلا خطوط حمر تستخدم لتمرير "أم الجرائم - الفساد"..

عفكرة قانون "الجرائم الإلكترونية" لن يقف جدارا واقيا لكشف فسادكم..تأكدوا..ولن ننسى "شلة النجاح" كنموذج خاص للفساد السياسي!

ملاحظة: يبدو أن حركة حماس تصر بطريقة مثيرة على توزيعها التهم مع كل من يختلف معها، بين كافر وخائن..كفى وكفى وكفى وعيب وعيب وعيب، فما بك كثيرا!

تنويه خاص: الكشف عن تعيين بعض أبناء المسوؤلين في النيابة العامة خلافا للقانون تكفي الاطاحة بالنائب العام..عرفتوا ليش بدهم تجريم النشر باسم الجرائم الالكترونية ليمرروا كل مبيقاتهم من وراء الناس..فعلا "الغباء موهبة"!

لا فاضل أنت ..ولا بورك بك يا "جهول"!

كتب حسن عصفور/ في نص خارج عن السياق السياسي القومي العام، خرج علينا وزير سواني، مسماه "مبارك الفاضل" مناديا "بتطبيع علاقات السودان" مع دولة الكيان، وكان له أن يقف عند ذلك الطلب باعتبار أن دولة الكيان باتت متواجده في جنوب السودان تدعم من يعارضون نظام البشير فأصابهم هلع وخوف..رغم ان التطبيع "الفردي" أو غيره مرفوض دون إنهاء الاحتلال الإسرائيلي، وفقا لمقررات الجامعة العربية، وحتى مبادرة السلام العربية، الى جانب قرارات الشرعية الدولية..

لكن، ونظرا لأن المشهد الفلسطيني العام، انقساما سياسيا، وهزلا في الأداء والموقف، واستسلاما للأمر الأمريكي، دفع البعض العربي، ان يفتح "خطوطا" و"أنفاقا" مع دولة الكيان، بعضها واضح ومعلوم، وبعضها مجهول النسب، ومن يقوم بذلك، سرا أو علانية، يجد له من "التبريرات" التي تغطي "فعلته" الدنيئة سياسيا وقوميا..

لكن، المثير ليس في أن يذهب "اللا فاضل واللا مبارك" هذا ، بأن يرسل رسائل "المحبة وتقبيل الأيادي" لدولة الكيان الاسرائيلي، في حين يفتح كل أشكال الحرب السوداء ويكشف حقدا "دفينا" على الفلسطيني أي فلسطيني، دون إستثناء، ويحاول تبرير "إنحداره" الى الدرك السفلي في عالم السياسية، بتهم لا يجب أن تمر مرور الكرام أبدا..

يتجرأ هذا "اللا فاضل" بترداد "الإتهام" الذي نشرته الحركة الصهيونية حول "بيع الفلسطيني" أرضه للغزاة، وهو بذلك يشارك الحركة الصهيونية في تمرير الرواية التي حاولت إخفاء جرائم الحرب التي ارتكبت ضد الفلسطينيين وملايين الذين شردوا من أراضيهم، وأصبحت قضيتهم واحدة من أشهر قضايا العصر، اللاجئين الفلسطينيين الذين هجروا بالقوة المسلحة..

أن يبحث "اللا فاضل" السوداني عن "مبررات" للذهاب الى الكيان الإسرائيلي المحتل، من أجل إزالة

ما على نظامهم من "تهم أمريكية" واهما أن "باب تل أبيب" هو الباب الذهبي لكسر تلك المطاردة، شيء له، وتلك قضية حسابها عند شعوب الأمة وشعبه السوداني..

لكن أن يقفز هذا "الوزير السوداني" الى لعب دور "شاهد الزور التاريخي" لخدمة الحركة الصهيونية، وتبرير كل أفعالها، وإخلاء طرفها من فعل إغتصاب أرض فلسطين وقتل أهلها وتشريد غالبية سكانها، فتلك الجريمة التي لن نسمح بها شعبا يفخر العالم بكفاحه وثورة سطرت أنصع صور البطولة، في مواجهة عدو يجد كل أشكال الدعم من الجبروت الاستعماري العالمي..

الثورة الفلسطينية، التي قال عنها الخالد جمال عبد الناصر، أنها أنبل ظاهرة أنجبتها الأمة العربية، وواصلت المسير في مواجهة العدو الوطني والقومي، وسجل شعبها سلسلة من الانتفاضات لن يمسحها التاريخ بكلمات "نشاز" قالها شخص مراعد خوفا وهلعا..

شعب دفع قادته وعلى رأسهم الخالد ياسر عرفات حياتهم شهادة تضحية لقضية لا ينتظر من هذا "اللا مبارك" شهادة "حسن سلوك ومباركة"..

ويبدو أن "الحقد" لم يكن سياسيا فحسب على الفلسطيني، بل ذهب لزرع "فتنة" بين السوداني العامل في الخليج وبين الفلسطيني، عندما قال أن الفلسطينيين "يحفرون" للسودانيين..اي قول غبي وكريه هذا، يصل الى قول عنصري!

للوهلة الأولى عند قراءة تصريحات ذاك "الوزير" كان الإعتقاد أن بها "التباس"، بين دعوة لـ"تطبيع" مع الكيان، وبين خطأ سياسي ربما، ولذا كان البحث عن مدى الصواب، لنجد انها نشرت في وسائل اعلام سودانية وعربية..

من مفارقات المشهد الانحطاطي، ان تجد جنوب افريقيا تعلن أنها ستتصدى لمحاولة حكام تل أبيب لتطبيع وإختراق في افريقيا، وأن تجد "وزيرا سودانيا" يرفع الراية مناشدا تل أبيب القدوم الى الخرطوم..رافعا رايته وجلبابه الأبيض!

ما قاله هذا الوزير السوداني عار نعم..لكن العار الأكبر أن تصمت "سلطة محمود عباس" وحماس والفصائل الفلسطينية على هذه الأقوال، أو تغض الطرف ولا ترى مخاطر ذلك الكلام على مساق الرواية الفلسطينية التاريخية، عليها اليوم

قبل الغد الرد الفوري السريع، خاصة "الرسمية الفلسطينية"، كونها لا تزال تحمل "خاتم الشرعية"، على تلك النذالة السياسية، ودونها ستكون هي جزءا من تلك الحملة الترويجية لتمرير "الرواية الصهيونية" على حساب القضية الوطنية..

ملاحظة: فرنسا قررت بالقانون الغاء لقب السيدة الإولى (زوجة رئيس الجمهورية) ضمانا لعدم استغلال مناصب ومسميات..وحددت لها مهام ووظائف بالقانون أيضا..القانون لما يكون قانون

مش عيب" بس مش قانون "الترزية"!

تنويه خاص: ما يحدث في مخيم عين الحلوة من فتح باب التوتير، ليس بعيدا عن ما يجري في قطاع غزة..ابحثوا عن المتضررين من "تفاهمات" مصر الأخيرة!

مفاجأة السنوار ورسالة المحبة لـ"الشقيقة الكبرى".. تنتظر فعلا!

كتب حسن عصفور/ منذ أن أقدمت قيادة "حماس" الجديدة في قطاع غزة برئاسة "العسكري" يحيى السنوار، على خطوتها لكسر كل الجدر التي تم صناعتها مع الشقيقة الكبرى مصر، وذهب الى حيث لم يعتقد أغلب المحللين في رسم ملامح علاقة من نوع خاص، وصياغة ما سجله التاريخ السياسي الراهن، وسيحفظها القادم بإسم "التفاهمات"، وكل "أعداء الشقيقة" توحدوا في "تحالف شيطاني" لم يعد سرا لفعل كل ما يمكن فعله كي لا ترى النور..

"التفاهمات" الجديدة، مضافا لها، ذات الخطوة "الإنقلابية" في سلوك حماس نحو القيادي الفتحاوي النائب محمد دحلان، وتياره المتنامي بقوة داخل حركة فتح، (تيار الإصلاح)، خلقت حالات من رد الفعل كشفت كثيرا من "الخداع السياسية" و"الظلامية الكامنة"، في مواقف أطراف متباينة وحد بينها العداء لمصر والعداء لتيار دحلان، الى جانب انتشار آمال بلا حدود، ودرجة من التفاؤل لم تكن منذ سنوات الإنقلاب - الانقسام العباسي الحمساوي المشترك عام 2006 - 2007..

العداء كان مفهوما من أطراف كراهيتها للمحروسة جزء من وظيفتها لكسر ظهر الإمة خدمة للسيد الراعي، الذي منحهم مساحة تفوق كثيرا كل ما بهم ولهم قدرة،

وجماعة كارهة لمصر منذ أن أقدم المستعمر بتشكيلها لكسر وحدة النسيج الوطني المصري، وثالث شعر أنه سيصبح "ملهاة سياسية"، امام من أحضره لمنصبه، لو ذهبت تلك التفاهمات الى نهايتها المرجوة..فكان حلف "أعداء التفاهمات"..

مقابل حراك واسع بنى آمالا واسعة، حول ما سيكون نتيجة ما كان في مصر، حلما يبدأ مشواره من إنهاء أحد أسوأ مظاهر الحصار الإنساني لملايين السكان في قطاع غزة، وعودة ملامح الحياة بقواعدها الإولى، ان يكون للإنسان حق السفر لا أكثر، الى جانب ما سيكون من "تبادل منافع" اقتصادية وأمنية نتيجة لما حدث..

ويبدو، ان حلف "أعداء التفاهمات" يعيش الآن لحظات من السعادة غير المتوقعة، نتيجة ما اصاب تلك التفاهمات من "عطل مفاجئ" بلا مبرر منطقى، وتعطل قطارها في المحطة الأولى التي باتت أحد أشهر مناطق العبور في عالمنا، معبر رفح، ليس لعدم قيامه بتلبية الحد الأدنى من وظيفته بسفر فقط، بل بما هو قائم من سلوك وممارسات لا تستقيم مع السلوك الإنساني، دون تفاصيل سردها التي أصبحت تغطي وسائل التواصل الإجتماعي..

وكان الإعتقاد، أن مسار الإرتباك لحركة التفاهمات سيصل الى كسرها أو التنصل منها من قبل قيادة "حماس الغزية"، خاصة مع إشتداد ساعد حملة إعلامية منظمة، تقف وراءها دوائر ستعمل كل ما تستطيع لعدم "سريان" تلك التفاهمات، كونها تدرك يقينا القيمة السياسية لها في ردم أي مؤامرة على قطاع غزة أولا، وعلى المشروع الوطني ثانيا، حرب ستكون خارج كل الحسابات التقليدية، وسيدفع لها أثمانا تعيد بناء كل ما دمرته حروب العدو، بإتفاق مع من يظهر باكيا شاكيا حال القطاع..وحركت ما لها من "أدوات" كي لا تبقى متفرجة على ما يدور جنوبا..

وكانت "المفاجأة السنوارية" الثانية، عندما تحدث عن العلاقة مصر وزيارته للقاهرة مؤخرا، فقال أنها " ساهمت في تفكيك الأزمات السابقة، واحدثت اختراقا كبيرا في طبيعة العلاقة بين الجانبين".

وعن النقطة ألأكثر حساسية في المشهد الراهن، بل ويمكن وصفها بنقطة "عبور التفاهمات" الى بر الأمان أو قبرها، معبر رفح، قال: " المصريون وعدوا بفتح

المعبر لكن بعد الفحص، عادوا وقال إن هذا الأمر صعب فلهم احتياجات أمنية".وأضاف: " لدينا قنوات اتصال يومية معهم وهم وعدوا بأن الأمور تسير نحو الانفراجة ووعدوا بفتح المعبر للأفراد والبضائع بعد ترميم المعبر، لكن وفق الأوضاع الأمنية في سيناء".

رسالة لم تكن ضمن حسابات "فرق الشر"، التي بحثت بكل ما لها من "جبروت" عن "أي ثغرة لتقوم بتسويس تلك العلاقة، فكان ردا واضحا قاطعا من قائد خيار التفاهم مع مصر في مواجهة فريق التآمر على مصر..رؤية لخدمة فلسطين عبر خدمة قطاع غزة، وأخرى لتدمير مشروع وطني عبر تدمير قطاع غزة..

"مفاجأة السنوار" السياسية الثانية ليس فيما قاله عن العلاقة مع دحلان وتياره، رغم أهميته، لتكشف "مصداقية" لعسكري إقتحم السياسة بأسرع من المتوقع، وتقدم "قائدا" بلا مكياج للشعب الذي أصابه ملل بلا حدود من تلك "الكائنات الممكيجة"..بل المفاجأة الحقيقة كانت في كيف أصاغ رؤيته لإشكالية معبر رفح والعلاقة مع الشقيقة الكبرى..صياغة تكشف أن الخيار لم يكن "حاجة ورغبة" بل أنه "ضرورة وقدر"..وفرق بلا حدود بين الأولى والثانية..

مفاجأة السنوار قد تكون رسالة الى الأشقاء في مصر قبل أن تكون لـ"تحالف الشر الأسود"..رسالة تقول أن مصر قدرنا السياسي، ولا خيار بديلا لنا عنها..رسالة سياسية تكشف أن الضرورة المقابلة من الشقيقة يجب أن تتوازى مع الضرورة التي كشف عنها القائد يحي السنوار..

رسالة يمكن إعتبارها رسالة تحريك أو تسريع لتنفيذ ما يجب تنفيذه بسرعة إن لم تكن اسرع من سرعة تحالف الشر، فأقله لا تكون ابطئ أو أبطئ كثيرا..

رسالة السنوار الى الشقيقة مصر "غير المباشرة"، وكان "نبيلا سياسيا" وهو يتحث عنها"، تستحق أن يتم الاهتمام بها كما يجب الاهتمام، لفلسطين أولا ولمصر ثانيا ولشعب ينتظر أملا كبيرا..

ملاحظة وتنويه: انتحار الشاب "الأديب" مهند يونس فتح جرحا إنسانياعميقا في جسد أهل قطاع غزة..إنتحار شاب وموهبة كانت تبشر بولادة إسم ربما سطع أدبا كما النجم الغزي محمد عساف غناءا..لكن لما غابت وزارة الثقافة عن مشاركة

الناس حزنها على مهند الأديب..هل ترى في الانتحار جريمة لا تستحق النعي..معقول الظلامية الفكرية طالت وزيرا شابا كما إيهاب!

من "قلق" مون الى "إنهزامية" أنطونيو!

كتب حسن عصفور/ ما أن رحل الأمين العام السابق للأمم المتحدة، بان كي مون، حتى ظن الغالبية الفلسطينية، أن "مرحلة جديدة" قد تبدأ بعد رحيل مستر "قلق"، كما أطلقوا عليه من كثرة إستخدام هذا التعبير بديلا لإدانة العدوان والجرائم التي ارتكبتها دولة الكيان ضد الشعب الفلسطيني، خاصة خلال ثلاث حروب دموية ضد قطاع غزة، خلفت جرائم حرب لا تزال بلا عقاب، وتآمر مع واشنطن للضغط على رئيس سلطة الحكم المحدود محمود رضا عباس لسحب أحد أهم التقارير لإدانة دولة الكيان بارتكابها جرائم حرب، تقرير غولدستون الشهير عام 2008..

وإنتاب البعض، بالمقابل "فرح مبكر"، بأن القادم لملئ شاغر مستر "قلق"، أنطونيو غوتيريش أو غوتيريس، ذاك البرتغالي الإشتراكي الذي كان وزيرا للخارجية، شخصية متابعة بدقة لملف الصراع وطبيعة جرائم الكيان وقضية الشعب الفلسطيني، وسريعا دب الأمل يتسلل ان "عهدا جديدا" سيكون أكثر إنصافا للفلسطيني مما كان في "الزمن المقلوق"، بعد أن أعلن "أنطونيو"، ترشيح الشخصية الفلسطينية البارزة د.سلام فياض الى منصب المبعوث الأممي الى ليبيا كرجل يبحث صناعة سلام في ملف معقد..

لكن، وكما قالت جداتنا منذ أزل "يا فرحة ما تمت"، عندما رفضت أمريكا ترشيح د. سلام فياض للمنصب، بصفته ينتمي لشعب تراه الإدارة الأمريكية لا يستحق ان يحتل أي منه منصبا دوليا مرموقا خاصا بالأمم المتحدة، وانصاع مسيو غوتيريش للرغبة الأمريكية دون أن يدافع عن خياره الشخصي - السياسي، وبحث سريعا عما تقبل به أمريكا..

ولأن العنوان، بدأ يقرأ من عنوانه، بأننا أمام شخصية تفوق في هزلها مستر قلق، سريع "الانبطاحية" لكل ما تريده السيدة الأمريكية "نيكي هالي"، لا يتركها تكمل

ما تريد كي لا يصبح طلبها "أمرا"، فيتم الاستجابة فورا لـ"رغباتها الشيطانية الكارهة للفلسطيني"، رغم انها من أصل هندي أحمر، تعرض أجدادها لأكبر عملية إقتلاع عنصري في التاريخ على أيد أجداد أسيادها البيض الآن..

مستر "أنطونيو" المعاصر، أقدم في شهر مارس (آذار) 2017 على سحب تقرير الأمينة العام لمنظمة الإسكوا د. ريما خلف، الذي يتهم إسرائيل بتطبيق العنصرية على الشعب الفلسطيني وذلك استجابة لمطالب وضغوط إسرائيلية وأمريكية، وبعد أن أعلن وزير الخارجية الأمريكية تيلرسون بأن بلاده ستنسحب من مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة ما لم يجر إصلاحات كبيرة داخله بعد تقرير أصدرته اللجنة (الإسكوا)..سحب التقرير فكانت الاستقالة التي تحمل فخرا لريما وبلدها الأردن وموطنها الأصلي فلسطين.

الاستجابة الفورية لهذا الرجل، تضعنا أمام خطر سياسي حقيقي للدور الذي يمكن أن يقوم به، خلال توليه هذا المنصب الخطير والحساس، ليس بمنعه قوة "التصويت العالمي" لصالح فلسطين والعدالة الانسانية، فتلك حركة لا يمكنه أن يقف في طريقها أمثال هؤلاء من "خدم الاستعمار" قديمه وجديده، لكنه يملك قوة التحكم في عرقلة أي قرار بحكم "الموقع"، بل ويلغي أي تقرير أو قرار ما لم ترضى عنه "سيدته الأولى"..

غوتيرش قادم الى فلسطين، والمنطقة، الأولى له منذ انتخابه، ومسبقه "اسود داكن" من نموذجي الرضوخ والخنوع للرغبة الأمريكية - الإسرائيلية، وما يتم الحديث عنه، هو انه سيبحث طرقا ووسائل تلبي طلبات "الآمر الناهي" له "مسز هالي"، حيث فتحت نيرانها على قوات الأمم المتحدة في لبنان والجولان، تريد أن تجعل منها قوة تنفيذية لخدمة أمن اسرائيل، وليس قوة حماية من الغدر العدواني الإسرائيلي كما هي وظيفتها وفق ميثاق الأمم المتحدة..

المصيبة السياسية الكبرى، التي بدأت تلوح في الأفق، وسط صمت سلطة محمود عباس، الخاضع بما يفوق خضوع أنطونيو للإدارة الأمركية، ما يتعلق بمكانة "الأونروا"، دورا ومكانة وتجسيدا لمظهر "كارثة إنسانية" تعرض لها الشعب الفلسطيني على يد عصابات صهيونية بدعم منن المستعمر البريطاني والرجعية العربية في حينه، قبل أن تكون مؤسسة "إغاثية" بالمعنى الانساني، وهذا ما

تبحث أمريكا ودولة الكيان بالتعاون مع البرتغالي غوتيريش للخلاص منها بطرق شتى..تبدأ بالمال وتنتهي بالاجراءات والصعوبات..

"مؤامرة" مضافة بدأت تلوح في الأفق يتم صناعتها الآن داخل أروقة الكونغرس الأمريكي، يعمل أنطونيو غوتيريش خلال زيارته دراسة سبل تنفيذ ذلك الأمر - الرغبة القادمة من واشنطن..

نعلم، ان سلطة محمود عباس لن تجرؤ بالحديث عن دور ومكانة "الإونروا"، لأنها لم تعد جزءا من أولوياته بناء على طلب أمريكي - إسرائيلي، لذا مطلوب من القوى السياسية كافة، دون أن نعدد مسمياتها (لأن "الذاكرة الإنسانية" باتت عاجزة عن حفظ تلك المسميات)، أن تنتفض في وجه أنطونيو وتؤكد أن المساس بالإونروا الدور والوظيفة والرمزية هو مساس بجوهر القضية الوطنية الفلسطينية..رسائل لا يجب أن تغيب عن رحلة من يحمل أهم منصب دولي كمسمى ووظيفة وليس دورا وحضورا!

ملاحظة: على غير المعتاد، خرجت مديرة مكتب محمود عباس لتكتب مدافعة عن الموظف الذي تم تعيينه حامل أختام كل إعلام عباس الرسمي والخاص احمد عساف، دفاعها على صفحتها بالفيس بوك عن شخصه يثير التساؤل..شو القصة يا "إنتصار"!

تنويه خاص: "رسالة الغضب" التي أرسلتها الجبهة الشعبية الى محمود عباس فاضحة سلوكا ودورا وموقفا تستحق الإشادة السياسية، خاصة لو تم ربطها بممارسة تنفيذية لتصبح درسا في مواجهة "الإنحراف الوطني العام" الذي بات سرطانا!

"ميرتس"..وكشف مقابلة "العار العباسية"!

كتب حسن عصفور/ لم يكن "الصدق" السياسي والشخصي سيد الموقف عندما أعلنت "سلطة الحكم المحدود" أنها "علقت التنسيق الأمني" مع دولة الاحتلال، وكشفت تلك "الأكاذيب" مجموعة من الأحداث، ابرزها لقاء "الحكومة العباسية"

في منطقة الرام بالقدس المحتلة، في 25 يوليو (تموز) المنصرم والضرورة التي تفرض "تنسيقا أمنيا"، لمثل ذاك الاجتماع في منطقة لا تزال السيطرة الأمنية للمحتل هي القائمة، وعشرات من المؤشرات الأخرى، من اعتقالات قامت بها أجزة أمن "سلطة الحكم المحدود"..

ومع ذلك، فقد حاولت "الفرقة العباسية"، أن تظهر بدور البطولة السياسية، وتعمل على سرقة المشهد الانتصاري لأهل القدس في معركة البوابات الإلكترونية، بعد أن غاب عباس عن أرض المواجهة إسبوعا كاملا، ولم يفتح إعلامه "الخاص" - مسمى بغير حق اعلام فلسطين – الا بعد أيام من المواجهة الوطنية والمقدسية..

يوم الأحد 20 من أغسطس (آب) 2017، استقبل محمود عباس وفدا من حزب "ميرتس" الاسرائيلي، وهو حزب يعارض الاحتلال للأراضي الفلسطينية عام 1967، ومع قيام دولة فلسطينية، مع تحفظ حول القدس، لكنه بالعام حزب رافض للإحتلال، وخلال المقابلة كشف كشف عباس بعضا من "مستوره السياسي"، وعرى ذاته عندما قال أنه طلب من حكومة نتنياهو "إستئناف التنسيق الأمني" كما كان بشكل كامل (اعتراف بأنه لم ينقطع)، لكنه لم يستلم جوابا بعد.. وكشف لهم، انه قام بتعزيز الدور الأمني والرقابي بعد عملية "باب الأسباط" بداية يوليو.. متوجا قوله "إن علاقة السلطة مع الأمن الإسرائيلي أفضل من علاقتها بالحكومة الإسرائيلية".

والمفاجأة التي جاءت كـ"صفعة لتوسله"، أن مكتب نتنياهو قال هذه "كذبة"، لكن مسؤولا أمنيا اسرائيليا تحدث دون تحديد اسمه، لوكالة "رويترز"، ان مثل هذه "القضايا لا تناقش عبر وسائل الإعلام"، ومع أن مكتب نتنياهو يعلم أن الكاذب هو بيبي، لكنه أراد أن يصفع عباس علانية، وهو يعلم أنه لن يرد عليه..

وكانت "الطامة الكبرى" التي ستبقى "أثرا لا يزول من تاريخ أسود"، ما أعلنه الوفد الإسرائيلي، بأن رئيسة الحزب زاهافا غؤولون " اليهودية الإسرائيلية" طالبت عباس "الفلسطيني"، ان يتوقف عن سياسة حصار قطاع غزة وتجويعه، وكشفت له مخاطر ذلك الاحتقان الذي سينجم عما يفعل، فكان رده أن الحصار سيتعاظم، ويزداد الى حين قطع الرواتب بنسبة 100%، وهو اعتراف رسمي أن

الحرب ليست مع حماس ولا مع "تيار الاصلاح الفتحاوي"، ولا بعض "اليسار" بل مع قطاع غزة، مكانا وسكانا، موقعا وموقفا، ليمثل ذلك "الإعلان العباسي" بداية لـ"خطف بعض من شمال بقايا الوطن"، تمهيدا للصفقة الكبرى التي بدأت تظهر بعض ملامحها، ليست من واشنطن بل من موسكو..

"الإعلان العباسي" بفصل قطاع غزة وحصاره الى حد الموت، ليس سوى جزء من تنفيذ "خطة شارون المتفق عليها بينهما صيف عام 1995"، العمل على تقاسم الضفة والقدس اراضي وسكان، مع حركة تبادل تشمل مناطق من الداخل الفلسطيني وتحديدا المثلث بديلا لما يقارب الـ12 % من أراضي الضفة لاقامة "مجمعات يهودية استيطانية" عليها كجزء من المسمى الصهيوني للضفة "يهودا والسامرة"..

لو أن أحدا قال ما قاله عباس لظن القارئ أو السامع أنه يمتلك "حقدا لا بعده حقد بسواده" على محمود رضا عباس، كون الكلام لا يعقل لوطني أو فلسطيني "غير مشبوه" قوله..ربما عباس لم يعتقد ان يخرج الوفد الإسرائيلي ليكشف مستور اللقاء، او أنه سيذهب لنشر "الدعوة العباسية" لأهلنا في المثلث والنقب والجليل أن يشعروا كجزء "من المجتمع الإسرائيلي والتألم لألمه.."إنسانية مفرطة الى حد الخيال" مع العدو في حين يقابلها "كراهية وعداء غير مسبوق مع قطاع غزة"..!

عباس، وبدلا من أن يعقد لقاءا لما يسمى "القيادة الفلسطينية" لتدارس معنى إحراق الأقصى عام 1969 ومخاطر تعد لإحراقه سياسيا، ويحدد أسس المستقبل السياسي، ذهب ليلتقي وفدا اسرائيليا محمله "رسائل العار" تلك!

لو كانت حركة الشعب الفلسطينية في وضع صحي معافى من حصار مركب احتلالي عباسي، ومن واقع ظلامي في قطاع غزة، لما مرت هذه المقابلة التي سيحفظها التاريخ بأنها "مقابلة العار"، كما هي تلك البناية التي نالت ذات الإسم عندما استضافته للبدء في التحضير لما بعد رحيل الخالد الشهيد المؤسس ياسر عرفات..

مقابلة يفتخر بها من يحمل "لقب رئيس دولة فلسطين"، بأنه سيحاصر قطاع غزة بنسبة 100% ويطالب جزء من الشعب الفلسطيني، أن يشعر شعور "اليهودي"

في دولة الكيان، بمعنى ألا يتفاعل مع مقاومة الاحتلال..كان لها أن تطلق "ثورة شعبية" وليس انتفاضة حتى إنهاء هذا المصاب الوطني الكبير!

ملاحظة: أن نستذكر إحياء حرق الأقصى هو أن نعمل بكل السبل لقطع الطريق على فرقة حرقه سياسيا، بعد الموافقة على تهويد براقه ساحة وحائط..هذا هو الخطر والأخطر راهنا الواجب إستدراكه!

تنويه خاص: كما اليوم 21 أغسطس 2003 أقدمت دولة الكيان على إغتيال القائد الوطني الكبير إبن حماس المهندس اسماعيل أبو شنب.. إغتياله كان رسالة لإغتيال مثل سياسية لو حدثت لما كان للنكبة الانقسامية مكان..إغتيال المهندس اسماعيل ولاحقا الشهيد الرنتيسي وقبلها بأشهر الشيخ أحمد ياسين بداية إنقلاب - انقسام يونيو 2007..سلاما لروح المهندس والمقاتل وقبلهما الشيخ!

"نكتة فريق عباس السياسية" الأخيرة!

كتب حسن عصفور/ عندما قامت حماس بانقلابها "الأسود" 14 يونيو 2007 كان ذلك جزءا من محاولة تفكيك وحدة الضفة الغربية وقطاع غوة، ضمن مخطط عام للمنطقة يرمي لتكريس "جزئيات كيانية"، ولم يأت ذلك من باب "حماية حماس" لفوزها الانتخابي، كونها تعلم يقينا أن ذلك ليس هو المحرك الأساسي، باعتبار أن فوزها كان في جناحي "بقايا الوطن"، وأن "خطف غزة لا يكفي لها بالدفاع عن "نصرها السياسي" الذي جاء بترتيبات متفق عليها مع محمود عباس أيضا..

حاولت حماس خلال تلك الفترة أن تبني حالة كيانية خاصة، تتمتع بـ"استقلالية" سياسية - أمنية ومالية عن مركز السلطة في الضفة، مستفيدة من الواقع الإقليمي والدولي، خاصة دول ذات تأثير كان لها مصلحة في "تكسير" الممثل الشرعي الوحيد، وكذا منع قيام كيانية فلسطينية مستقلة في الضفة والقدس والقطاع، ومنها دول عربية وإقليمية غير عربية، وحاولت حماس اقتناص الفرص لتكريس "حلم" بناء كينونة خاصة بها وبجماعتها..

وتعزز ذلك "الأمل الإخواني"، مع سرعة تنفيذ المشروع الإقليمي الأمريكي التقسيمي، خاصة بعد نجاح "الجماعة الإخوانية الأم" في مصر، أثر فرض قرار فوز مرسي بدلا من شفيق، نتيجة تدخل أمريكي مباشر لتغيير النتيجة الانتخابية، وتلك مسألة يعرفها غالبية أهل المحروسة، وللتاريخ قولته اللاحقة بها، لكن خطف حكم مصر من قبل الجماعة الإخوانية الأم أعاد أمل تسريع بناء "كينونية غزة" مع امتيازات خاصة في سيناء اقتصادية ومشاريع مشتركة، دون أن تعود تجربة "جونستون" كونها لن تقبل لا مصريا ولا فلسطينيا..

وبدأت حركة تطور المشروع الحمساوي الخاص نحو "بناء كينوية" قطاع غزة، عندما قدمت دولة الكيان عبر قطر وتركيا ومصر مشروع الجزيرة الصناعية مقابل الساحل الغزي، تحوي ميناء ومطار، وترتبط بخط بقبرص "القسم المحتل من قبل القوات التركية"، اسرائيل بذلك حاولت استغلال "الجشع الإخواني" للسلطة، وكادت أن تصل الى ما تريد، وتحقيق حلم رابين قبل اتفاق أوسلو، ان يتبلع غزة البحر، بمعادلة جديدة..الجزيرة والخط البحري!

المفارقة السياسية، أن فتح ورئيسها محمود عباس لم تفتح نيرانها الثقيلة ابدا، ضد هذه الخطوة السياسية الأخطر على القضية الوطنية، وبدلا من فتح النار وإتخاذ ما يجب اتخاذه فتحت "باب المحبة والحوار" مع حماس في مصر وقطر، وتكثفت رحلات "السياحة التصالحية" بين وفود الحركتين، دون اي إهتمام بالآخرين، وتم توقيع أكثر من اتفاقية تصالح كلامي، ولم نسمع عن إجراء عباسي ضد حماس ولا قطاع غزة، رغم انها سياسيا كانت تذهب في التفاعل مع المشروع الاسرائيلي لرمي غزة نحو "البحر"..

العودة لاستذكار ذلك، كي نقف أمام حقيقة قرارات عباس "القراقوشية" ضد أهل القطاع، وبين "الكذب السياسي" الآن عن مشروع "انفصال غزة".. الذي بدأ في الانهيار عمليا مع سقوط الجماعة الإخوانية، رغم استمرار تركيا وقطر "أكثر اصدقاء عباس وفصيله سياسيا وماليا"، لكنه بدأ في الانهيار العملي نتيجة عودة مصر الى يقظتها العروبية، وأن وجودها سيقطع دابر أي مشروع اسرائيلي لاستنساخ مشروع "جونستون" بطريقة معاصرة واستبدال سيناء بالبحر..

ومن هنا تبدأ المفارقة السياسية التي تستحق من القوى كافة التدقيق بها، وهو "انتفاضة عباس" المفاجئة في شهر أبريل الماضي بالبحرين ليعلن وبلا مقدمات أنه بدأ في اتخاذ اجراءات "غير مسبوقة" ضد قطاع غزة، في توقيت كله شبة سياسية، فتلك الفترة بدأت علاقات حماس مع مصر تأخذ منحنى مختلف كليا، وتجاوز الفترة السوداء التي نتجت بعد حماقات حمساوية في غزة "غضبا لسقوط الجماعة الأم"، بدأت رحلة عودة روح العلاقة وهو الشرط الأساس لقبر أي مشروع كياني خاص في قطاع غزة..

حرب عباس المفاجئة والتصعيد "غير المسبوق" كما وصفه صوتا وصورة في المنامة" فتح باب كل الشبهات السياسية أمام مشروع تقاسمي في الضفة بعيدا عن قطاع غزة، بين "بقايا سلطة" بدأت في تشكيل "مجالسها المحلية" بعد انتخابات متفق عليها مع سلطة الاحتلال، وبين مشروع "يهودا والسامرة"، على مساحة تفواق الـ 12 % من الضفة والقدس..

مشروع ما كان له أن يبدأ دون أن تبدأ معه الحرب على قطاع غزة، لحرف البصر السياسي عن مشروع التقاسم في الضفة الذي يسير بسرعة قياسية، وصل الى أن توافق فتح - المؤتمر السابع على تهويد البراق كجزء من موافقتها على بناء "مشروع يهودا والسامرة"، واستخدمت "اجراءات عباس غير المسبوقة" ألية تنفيذ لذلك..

قطاع غزة يتجه الان نحو تعزيز تفاهم سياسي مع مصر، في حين يتجه عباس نحو تعزيز تفاهم سياسي مع سلطة الاحتلال..قطاع غزة بلا أي وجود اسرائيلي أو يهودي، والضفة تتقاسم الوجود بين مشروعين، أحدهما يملك السلطة كاملة هو مشروع يهودي والآخر لا يملك من امره الا المحدود، وايضا وفقا لاعترافات عباس وفريقه..

وعليخ من ينفصل حقا هو بقايا الضفة عن قطاع غزة، كونها لا تملك قدرة على الاستقلال في الواقع الراهن، وترتبط أكثر فأكثر عبر بمشروع "التقاسم الوظيفي السياسي والجغرافي" مع المشروع الاستيطاني..خلافا لواقع القطاع السياسي الذي يتجسد به الحالة الفلسطينية الخالصة بل ونواة المشروع الاستقلالي..

حديث فريق عباس الآن عن انفصال غزة، هو "نكتة سياسية" والحقيقة خلاف ذلك تماما، لأنهم من يقود مشروع فصل الضفة نفسها عن المشروع الوطني..ولتكريس مشورع االتقاسم مع المشروع التهودي..

حبل الكذب السياسي جدا قصير ولعبة الخداع لم تعد تستمر.. وتهويد البراق الذي قبله عباس نموذجا لمشروع التقاسم والانفصال الوطني..وحربه جاءات رد فعل على اسقاط مشروع "كيونية غزة" ما يفشل اتفاقاته السابقة منذ العام 2006..حرب عباس ليس ضد حماس ومشروعها بل غضبا من فشل مشروعها!

ملاحظة: تصريح الملك الأردني عبدالله حول القدس وحمايتها عبر الوصاية الهاشمية وأهل القدس يمثل "صفعة سياسية" مدوية لعباس وفريقه..بالطبع لن يملك أي منهم قدرة التوضح..والسبب معلوم..يااه!

تنويه خاص: قرار دولة الكيان بخصوص اغلاق قناة "الجزيرة" هل جاء لخدمة حرب قطر أم خلافا لذلك..بعض التفكير العميق قد ينتج "مفاجأة سياسية مدوية"..مسألة تستوجب الكتابة بأوسع!

"هيئة انتخابية جديدة" لحماية "الشرعية الفلسطينية الملتبسة"!

كتب حسن عصفور/ منذ ان تم الخروج عن "القانون الأساسي"، وتكريس خيار "الأوامر والمراسيم" في جناحي "بقايا الوطن"، دخلت "الشرعية الفلسطينية" بكل عناصرها مرحلة التباسي سياسي "غير معهود"، نتيجة الغاء "المحددات الأساسية" التي تمت وضع أسسها في عهد الخالد ياسر عرفات، حماية للشرعية الفلسطينية، بعيدا عن "الشخصنة الفردية أو الحزبية" التي أنتجها "العهد العباسي"..

وفتح ملف "الشرعية الفلسطينية والقانون" في ظل أزمة عباس الصحية، الى جانب تقدمه بالعمر، يكشف حجم المصيبة الوطنية التي أنتجها هذا العهد من تدمير مقومات الشرعية وأسسها، فالسؤال بذاته، ماذا بعد عباس يمثل "إهانة للحركة الوطنية الفلسطينية"، التي لم تقف لحظة أمام مثله مع الشهيد المؤسس أبو

عمار بكل ما مثل من حالة إسطورية في قيادة الثورة والدولة، الكيان والسلطة والمنظمة، ولأنه "القانون" كان سيد القرار، لم يفكر البعض في السؤال "الغبي وطنيا"، "ماذا بعد عباس"..

ولو أمعنت قيادة فتح - المؤتمر السابع، ومكونات منظمة التحرير وفصائل خارجها النظر في السؤال لقفز الخجل فورا ليكشف عورتهم التي لم يقفوا لتصويبها، وشاركوا في تدمير أسس القانون والنظام، بمبررات واهية، وأيضا غير وطنية، لكنها حزبية ضيقة كل بمقاسه..

ولعل المستفيد الأساسي من "السؤال الغبي"، ماذا بعد عباس، هو دولة الكيان الاسرائيلي، ولعلها هي صاحبة هذا "الإختراع"، لكي تمرر روايتها أنه لم يعد هناك "شرعية فلسطينية" لإنتاج نظام متفق عليه، يكون طرفا في أي عمل سياسي، وتجد لها "مخرجا في ضبابية الشرعية لفرض مشروعها التهويدي - التوراتي" على بعض الضفة والقدس (المقدس السياسي والديني)، فكلما زادت "الضبابية" حول مصير الشرعية يكون ذلك "خدمة مباشرة" لدولة الكيان ومشروعها المعادي للشعب الفلسطيني..

ولأن القضية الوطنية أكثر سموا من الفصائل والأفراد، مهما على شأنهم ومناصبهم، لا بد من إعادة التفكير بشكل جذري في كيفية التعاطي مع مفهوم "الشرعية الوطنية" دون حسابات "ضيقة"، او إنطلاقا من ثقافة الانتقام السياسي..

ولو أريد الحق السياسي - القانوني، فإن "شرعية الرئيس" تآكلت جدا، ومنذ زمن، وفقا لمنطق القانون ونصه، خاصة أنه لم ينتبه يوما لتجديد شرعيته من خلال "مؤسسة منظمة التحرير"، بصفتها السلطة السياسية - القانونية الأعلى، ولأن عباس وفريقه، تعامل مع الشعب الفلسطيني بمنطق "العزبة السياسية" فقد أدار ظهره كليا لمنظمة التحرير ومؤسساتها، وتعامل معها وكأنها "احتياط" يستخدم في "الوقت الضائع" عند الضرورة الخاصة، وليس الضرورة الوطنية..

كان لعباس وفصيله، ان يلجأ الى المجلس المركزي لمنظمة التحرير لطرح مسألة قانونية مدة رئيس السلطة زمنيا، والبحث عن مبدأ قانوني لسد أي ثغرة، حتى لو تم اعادة انتخاب رئيس السلطة عبر المجلس المركزي، بأسباب عدة،

أبرزها سياسي وطني، بأن المرحلة الانتقالية قد إنتهت، ولا يجوز تكرار انتخابات لمرحلة انتقالية، وعليه يصبح الحديث عن تجديد شرعية الرئيس او إنتخاب بديل كحق دستوري..

ولكن "العنجهية السياسية" والاستهتار بكل المؤسسات الشرعية لم يمنحهم الوقت للتفكير بذلك حينه، الآن بات السؤال إلزاميا، بعيدا عن صحة عباس قادر او غير قادر، فالأعمار بعلم غيب، لكن الشرعية الوطنية لا يجب أن تصبح رهينة لمبدأ "علم الغيب السياسي"، والوطن دوما أبقى من الفرد اي فرد ولا يعلى على الوطن شيء آخر..

ولأن "الشرعية الوطنية" ملتبسة ولا يستطيع اي طرف الإدعاء بأن مفتاحها بيده، حيث المجلس التشريعي منتهي ولايته دون اي تجديد من منظمة التحرير، وكذا محمود عباس كرئيس للسلطة منتهي الصلاحيات، ولم يجدد شرعيته ضمن أصول القانون، ولآن المسالة لا تتحمل التلاعب و"الفهلوة السياسية"، وجب النظر في تشكيل "هيئة انتخابية" تقوم بدور "جمعية تأسيسية" للكيانية الفلسطينية في المرحلة الراهنة..

*يتم الاتفاق على اعتبار المجلس المركزي والمجلس التشريعي "جمعية تأسيسية موحدة - برلمان فلسطين المؤقت"..

*انتخاب رئيس للجمعية التأسيسية - البرلمان المؤقت وهيئة رئاسة، ويكون ذلك إما بالتوافق الوطني أو الانتخاب المباشر الحر.

*تقرر الجميعة التأسيسية آلية تعيين الرئيس القادم..إما بالانتخاب عبر الجمعية مباشرة أو يصبح رئيسها رئيسا مؤقتا الى حين إجراء انتخابات برلمانية جديدة..

*تقر الجمعية القانون الأساسي مع تعديلات تتفق والمرحلة الجيدة، باعتباره "دستور مؤقت لفلسطين"..

*اعتماد تسمية فلسطين، بديلا للسلطة الوطنية كمسمى رسمي وتقرر مصير العلاقة مع الكيان، وكيفية التعامل مع قرار الأمم المتحدة الخاص بدولة فلسطين..

هذه بعض من عناصر يمكنها أن تشكل أسسا لحماية شرعية وطنية بعيدا عن "غموض - التباس غير بناء"..

ملاحظة: عندما تقرأ ان رأس الطغمة الفاشية الحاكمة في تل أبيب "ضحك" على محمود عباس..شو ممكن تتخيل بعد هيك..بيكفي الوطن أقدس يا "أم الجماهير"!

تنويه خاص: يبدو أننا امام "موسم تقديم المبادرات" من أجل مصالحة طرفي الوطسة الوطنية..القصة أبدا ما بدها أي عك جديد.بس يقرروا الاتنين أن البلد أغلى من المصلحة تنتهي بخمس دقايق.